



PROVISIONAL

A/41/PV.32
17 October 1986

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثانية والثلاثين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الجمعة ، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦ ، الساعة ١٠/٠٠

(بنغلاديش)	السيد شودي	: الرئيس
(قبرص)	السيد موشوتاس	: <u>م</u>
	(نائب الرئيس)	

- المناقشة العامة [٩] (تمة)

القي كلمة كل من :

السيد جونز (غرينادا)
السيد فاجي (بابوا غينيا الجديدة)
السيدة ماوالا (ساموا)
السيد دسكوتو بروكمان (نيكاراغوا)

- تنظيم الأعمال

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

ح ٢١٥٧ 86-64240/A

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)المناقشة العامة

السيد جونز (غرينادا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لسي ،
سيدى الرئيس ، بأن أهنيكم بالنيابة عن وفد بلدى بمناسبة انتخابكم رئيسا للجمعية
العامة في دورتها الحادية والاربعين ، وأن أؤكد ثقة حكومتي في مقدرتكم على توجيهه
شؤون هذه الدورة نحو نتائج بناءة ومثمرة . كما أود أن أشيد بالجهود المثمرة التي
بذلها سلفكم السيد خايمي دى بينييس وبالطريقة النزيهة والمرنة والماهرة التي ترأس
بها الدورة الاربعين . ومما يسرنا غاية السرور أن نرى في هذه الدورة الأمين العام
وهو يشغل موقعه المعتاد . وقد استعاد صحته وحيويته .

ويسعدني أن أحيطكم علما بما أحرزه بلدى من تقدم مستمر في الانتعاش السياسي
والاقتصادي . فقد شهدنا خلال العام الماضي مولد منظمات اجتماعية وسياسية وأنشطة غير
مقيدة في مجتمعنا . وهذه بطبيعة الحال شهادة طيبة على المجتمع الديمقراطي الذى
نسمى الى اقامته والحفاظ عليه . وبينما تحقق جهودنا من أجل البناء الاقتصادي تقدما
مطردا فانها ما زالت تعاني من قيود ناجمة عن صعوبات هيكلية وغيرها . وتعتمد
طموحات شعبنا من أجل تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي المستمر اعتمادا واضحا على
ما تحققه برامجنا الاقتصادية من نجاح . وفي هذا السياق أود أن أجدد نداءنا الى
المجتمع الدولي كيما يقدم مساعدة اضافية لاستكمال جهودنا الداخلية الرامية الى
تحقيق الانتعاش الاقتصادي من خلال اصلاح الميزانية والشؤون المالية .

ويذكر وفد بلد بالعديد من الأصوات الواضحة التي عبرت ببلاغة عن المبادئ
الواردة في ميثاق الأمم المتحدة خلال الدورة الاحتفالية بالذكرى الاربعين لانشاء
منظمتنا . ويأمل بلدى ، ونحن نواصل أعمال الدورة الحادية والاربعين ، أن تنتقل روح
حسن النية وعبارات النوايا الطيبة التي اتسمت بها الدورة السابقة الى الدورة
الحالية ، وأن تترجم الى عمل حاسم وموحد .

واذ نضع ذلك في الاعتبار ، وبينما يناقش ممثلو الدول القضايا المعقدة التي تواجه المجتمع الدولي والتي يبدو أن العديد منها مدرج بشكل دائم على جدول أعمال الجمعية العامة ، دعونا نتذكر أن هناك أوجه تشابه كثيرة في تنوعنا الظاهر ، وهناك قضايا توحدنا أكثر مما تفرقنا . فأي وقت أفضل من هذا الوقت الذي يحتفل فيه بالسنة الدولية للسلام كيما تقوم الدول الاعضاء ببداية جديدة في السعي من أجل احلال سلام حقيقي ودائم ؟ وفي هذا الصدد يقع على عاتق الدولتين العظميين واجب رسمي ومسؤولية جسيمة بأن يتصدرا المسيرة في البحث عن السلام بطريقة مخلصة وبعزم أكيد . دع السلام يملأ قلبك أولا ، وبعد ذلك يمكنك أن تعطيه للآخرين . وفي مسعانا لتحقيق السلام ، ينبغي لنا أن نسير قدما دونما كلل أو ملل ، وأن نجري دون إعياء .

والأمم المتحدة بالنظر الى الجغرافيا ، والديمقرافيا ، والفلسفة السياسية واللغة ، والثقافة ، والسلوك ، ماهي إلا عالم مصغر ، وبالتالي يقع على عاتقها الالتزام والسلطة الاخلاقية للدفاع عن قضية السلم في هذه السنة الدولية للسلم التي اعلنتها اثناء الدورة التذكارية .

ان التهديد بالدمار النووي ، الذي كان من آشاره أن جعل الانسان نوعا من الانواع المعرضة للانقراض لسيف مسلط فوق رقابنا وكأنه سيف داموكليس . وليكن واضحا أن التكديس الهائل للأسلحة النووية لن يشكل أية احتمالات حقيقية بالنسبة لتحقيق وصون السلم الدولي . وفي واقع الامر ، فان آفاق مثل هذا السلم لن تتعزز إلا حين يغدو نزع السلاح النووي من الشواغل الرئيسية للسياسة العامة ، متصدرا جداول أعمال الدول العظمى وغيرها من الدول التي تتخبط الآن دون روية في الانتشار النووي . ولذا فنحن نكرر نداء المجتمع الدولي لتلك الدول كي لا تدخر جهدا للتوصل الى حلول سلمية لكل خلافاتها ، خاصة التنافس النووي بينها سواء على الأرض أو في البحر أو في الفضاء الخارجي . وبالكثرة الاموال التي تنفق سنويا لاستحداث وتطوير وسائل الدمار الشامل . ونناشد الدول المعنية أن تستخدم ، على أقل تقدير ، جزءا من الاموال التي تنفق على هذا النحو للمساعدة في تمويل برامج التنمية في البلدان المتخلفة لمنطقة الكاريبي وافريقيا وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ ، ولتوفير فرص العمل لمواطنيها المحرومين . وأؤكد لكم أن هذا سيكون اسهاما غاية في الأهمية من أجل الارتقاء بالسلم العالمي واستقراره .

وقد أحاطت حكومتي علما بما يبدو أنه تطورات ايجابية في الشهور الاخيرة في مجال نزع السلاح ، والمفاوضات ذات الصلة ، وعلاقات الشرق والغرب ، وشمرت بالاطمئنان لهذه التطورات . ومع ذلك فان حقيقة احراز تقدم ضئيل تزيد من قلقنا ، وتعرض علينا أن نحس ، بل أن نطالب ببذل جهود أكبر من أجل نزع السلاح النووي وخفض الاسلحة . يجب أن ترمي هذه الجهود الى خفض الريبة ، وبناء الثقة المتبادلة ، وتوسيع آفاق السلم والامن الدوليين .

وإن حكومة غرينادا لعلى يقين من أن التبادل التعليمي والثقافي يتيح أيسر وأبسط الوسائل ، وأقلها تكلفة لتعزيز السلم الدولي . وينبغي أن تزداد الفرص المتاحة في هذا المجال بشكل فعال وسريع من أجل الخير المشترك للبشرية . اننا نناشد كل الدول ، لا سيما الدول ذات الانظمة السياسية المختلفة ، وتلك التي توجد بينها خلافات أخرى ، ان تشجع استخدام الاداة العالمية للثقافة وأن تعزز روابط الصداقة والتعاون بين كل شعوب العالم .

من المتفق عليه عموماً بين أعضاء المجتمع الدولي أن ممارسة الفصل العنصري المشينة والقاسية ، وغير الانسانية ، والمهينة أمر غير مقبول ولا يمكن الدفاع عنه . انها عنصرية وجور منهجي ومؤسسي وليس لها مكان في المجتمع المتحضر ، وبالتالي يجب القضاء عليها فوراً . ومع ذلك هناك خلاف على الاستراتيجية ، والطريقة التي تتبع لتحقيق هذا . بيد أن غرينادا تؤيد كل الجهود والتدابير التي ترمي للمساعدة في تحقيق ذلك الهدف . وفي هذا الصدد نؤيد المطالبة بالافراج الفوري وغير المشروط عن نلسون مانديلا ، القائد الاسود البارز في جنوب افريقيا ، وعن غيره من السجناء السياسيين الذين يبرزون الآن في غياهب سجون جنوب افريقيا ، وكذلك المطالبة باجراء حوار وطني فوري مجد .

ان تحرير مجتمع جنوب افريقيا وازفاء طابع ديمقراطي عليه انما هو مسؤولية رسمية تتحملها كل الامم كبرىها وصغيرها ، ويجب أن نتخذ اجراء متضافرا لتحقيقه دون مزيد من الابطاء . وغرينادا ترى أيضا أنه قد حان الوقت للجوئنا الى فرض جزاءات الزامية شاملة في كفاحنا ضد الفصل العنصري على الرغم من التكاليف الكامنة في تلك الاستراتيجية . واود أن أشيد بالاسهام الاصيل الذي قدمته حكومات وشعوب دول خط المواجهة في الكفاح ضد الفصل العنصري وان أشني عليها لبسالتها في مواجهة المشكلات الهائلة .

الى متى يا ترى منسمح باستمرار تعنت حكومة جنوب افريقيا ، والى متى يا ترى سنتحمل اللانسانية التي تعامل بها الانسان الاسود ؟ يجب ألا ينكر حق كل الشعوب غير

القابل للتصرف في الاستقلال وتقرير المصير على الاغلبية السوداء في جنوب افريقيا وناميبيا ، ويجب رفض أى تنازلات .

لقد سمح لي رئيس وزراء بلدي أن أشير الى خطابه في الدورة التذكارية الاربعين لهذه الجمعية في ١٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥ حين ذكر ضمن جملة أمور أخرى : "ولكن من أجل تحقيق ما تضمنه الميثاق من آمال عراض للبشرية ، يجب على الامم المتحدة أن تواجه حقائق أساسية . وإذا كان العالم لن يتحرر تماما من حالات الظلم ، فينبغي أيضا التسليم بأنه لا يمكن أن يكون هناك سلم دائم حيثما يمارس الظلم بصورة مؤسسية . ولذلك يجب اتخاذ اجراءات موحدة عاجلة لتخليص جنوب افريقيا من ويلات الفصل العنصرى وحكم الاقلية وتحقيق الاستقلال لناميبيا" . (A/40/PV.35 ، ص ٤٨-٥٠)

وبهدف الايضاح ولتجنب الشك ، أود أن أعلن ، وأن أؤكد من جديد ، موقف حكومتي ازاء المسائل المتعلقة بجنوب افريقيا وناميبيا : لا تزال غرينادا تعارض بصورة قاطعة مبدأ الفصل العنصرى كنظام للحكومة . ولا تزال غرينادا ملتزمة بالمطلب الدولى لتحقيق تقرير المصير والاستقلال لشعبى جنوب افريقيا وناميبيا تحت حكم الاغلبية . ولا تزال غرينادا ملتزمة بالقضاء على نظام الفصل العنصرى كنظام حكومة يمارس في جنوب افريقيا . وبقدر الامكان فان غرينادا ، تمشيا مع سياستها الخاصة ، ستدعم أى تحرك أو اجراء من جانب المجتمع الدولى يرمي الى القضاء على الفصل العنصرى وتحقيق حكم الاغلبية في جنوب افريقيا . وترى غرينادا ان الجزاءات الالزامية الشاملة هي واحدة من بين بضع وسائل فعالة للاقناع لا تزال متاحة أمام المجتمع الدولى ، وأنه ينبغي فرضها دون ابطاء . كما تؤيد غرينادا الدعوة الى الافراج الفورى وغير المشروط عن نلسون مانديلا وغيره من السجناء السياسيين المحتجزين الآن في سجون جنوب افريقيا . وستدعم غرينادا أى قرار أو تحرك يدعو الى فرض الجزاءات أو أية تدابير أخرى ، شريطة أن تطرح هذه القرارات أو التحركات في عبارات واضحة لا لبس فيها وتعالج صميم الموضوع .

وفي منطقتنا من العالم يشكل التصعيد المستمر للتوتر في أمريكا الوسطى تهديدا خطيرا للسلم والامن الدوليين . لذلك يجب على الامم المتحدة أن تراقب الحالة وأن تساعد في ضمان عدم وصولها الى درجة يصعب السيطرة عليها . وتعتقد غرينادا ان الحل السياسي هو أفضل طريق لاحلال السلم في المنطقة وتدعو جميع الاطراف المعنية الى العمل من أجل التوصل الى تسوية تفاوضية لجميع القضايا وذلك داخل الاطار الذي اقترحته مجموعة كونتادورا .

وفي الشرق الاوسط ، فان الصراع العربي الاسرائيلي والحرب بين ايران والعراق ، والقضايا الاخرى التي تثير العواطف وتزيدها اشتعالا ، تشكل تهديدا خطيرا للسلم والامن الدوليين ويجب أن تحل بصورة سلمية ومنصفة عن طريق وسائل مخلصة شائبة ومتعددة الاطراف وبمساعدة المجتمع الدولي . ان استمرار محنة الطائفة البهائية في المنطقة يعتبر مصدر قلق ويجب أن نبدأ في دراسة هذا الموضوع دراسة جادة .

إن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرمة للحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا مثال واضح على قيمة العمل الجماعي في تناول القضايا التي تهم العالم كله . ويجب استخدام الدروس التي تعلمناها من هذه الدورة في جهودنا الرامية الى تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية ، وفي وضع تدابير ومبادئ توجيهية لاصلاح أوجه الخلل الموجودة ، من أجل اعادة توزيع العوامل الاقتصادية المتاحة على نحو أكثر انصافا .

من الواضح أن أزمة المديونية التي تهدد بتقويض الهياكل الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية تشعر بوطأتها أيضا الدوائر المالية والحكومية في الدول المتقدمة النمو في العالم . ان أبعاد الترابط الاقتصادي العالمي يجب أن تذكر البلدان المتقدمة النمو بأنها لا يمكن أن تبقى بمعزل عن آثار الفقر المستمر والجوع والنمو السلبي في البلدان النامية . ولذلك يجب استخدام اسلوب تعددية الاطراف في مساعيها لايجاد حلول لهذه الازمات .

ويجب بنفس الاسلوب أن نتابع على نحو نشط تصميمنا على وضع نظام جديد لقواعد التجارة في اطار مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة . ان

التعديل عن طريق النمو والتنمية يعتمد ، ضمن أمور أخرى ، على الشروط التي نصدر ونستورد على أساسها . كما يعتمد على القدرات الانتاجية لاقتصاداتنا وعلى اعتماد سياسات سلمية وسريعة الاستجابة من جانب المؤسسات المالية الدولية . وتتوقع غرينادا اجراء اصلاح رئيسي في هذه المجالات التي لها اولوية قصوى وستعمل من أجل تحقيق ذلك . ان العوامل والمشكلات الفريدة التي تميز الدول الجزرية الصغيرة النامية معروفة جيدا ومعروضة على المجتمع الدولي . ومن أهم هذه المشكلات مسألة التمرس للأخطار ، المتأصلة التي لها أبعاد متعددة . وفي الواقع أن بقاء تلك الدول الاقتصادية والسياسي يتوقف على المدى الذي تقلل به جهود التنمية الذاتية ، التي تكملها البرامج الخاصة للمساعدة والتعاون ، من تأثير العوامل الهيكلية وغيرها من العناصر التي تشكل ذلك التهديد . وتناشد حكومة بلادي بأن يكون هناك تفهم أكبر لمحنة الدول الجزرية الصغيرة النامية وتدعو الوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة ، والمؤسسات الأخرى المتعددة الأطراف ، والبلدان المانحة الى وضع برامج خلاقة لتقديم المساعدة لهذه المجموعة المحرومة من الدول .

هناك مجال آخر يشير الاهتمام والقلق العالميين وهو الاتجار غير المشروع بالعقاقير والمواد الخطيرة ، التي تنتشر كالوباء على سطح الأرض ، ينخر في نسيج المجتمع ويعرض للخطر حياة الشباب الذين يعتمد عليهم المستقبل . وبالإضافة الى ما تحدثه تلك المواد الخطرة من جزع ، فانها تصاحبها زيادة كبيرة في مستوى العنف الذي يصبح وبسرعة تقليدا مألوفا أشد سوءا في كثير من المجتمعات .

ان تصاعد الارهاب الدولي أيضا ، يسبب قلقا متزايدا ، فالارهابيون يزدادون جراءة كل يوم ، ويضربون عن عمد ويحملون الارهاب والموت الى الأبرياء في كل مكان . ان السلم والامن في العالم معرضان للخطر ويجب على المجتمع الدولي أن يعمل بسرعة لوقف هذا الشر واحتوائه ، وهزيمته والقضاء عليه في نهاية المطاف .

من المؤكد أن المعركة ضد هذا الخطر المزدوج ستكون مكلفة وصعبة ولا يمكن لامة بمفردها أن تظلع وحدها بهذا الجهد بصورة ناجحة . لذلك هناك حاجة الى التعاون عن

كشبت بين جميع البلدان في انشاء آليات عملية للمشاركة في المعلومات والامن وتحمل التكاليف التي ستترب على ذلك . ويجب أن يتصدر هذا الجهاز الموقر عملية تنسيق جهودنا وأن يوفر مظلة يمكننا تحتها أن نقدم مساهماتنا من أجل تحقيق النصر النهائي .

ان وفد بلادى مقتنع بأنه اذا ما أخذنا بعين الاعتبار الملاحظات السابق الاشارة اليها ، ضمن غيرها ، التي تعتبر قاسما مشتركا لجميع الاطراف المعنية ، فسيمكننا تجنب مواقف خلافية وجدلية تمنع تحقيق التقدم وتعطل توافق الآراء والاجماع . والواقع ان هناك أوجه تشابه كثيرة في اختلافاتنا الظاهرة . هناك أشياء كثيرة توحدنا أكثر مما تفرق فيما بيننا . ويقع العبء علينا في هذا المحفل الموقر لكي نحدد نقاط التقارب ونزيدها ، في الوقت الذي نحاول فيه بأمانة وصراحة أن نواجه اختلافاتنا الظاهرة . ان التعاون الدولي في روح من الأخوة وفي مناخ من الامن والسلم الدائمين هو أسمى مطلب في وقتنا هذا ، ويجب أن نبذل قصارى جهدنا لتحقيق هذا الهدف .

السيد فاجي (بابوا غينيا الجديدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

أود بالنيابة عن حكومة بابوا غينيا الجديدة وشعبها أن أهنيكم سيدي ، لانتخابكم لتولي هذا المنصب الهام ، منصب رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة في الدورة الحادية والاربعين . اننا على ثقة من أنه تحت قيادتكم الحكيمة سوف تتمكن هذه الهيئة الموقرة من الاضطلاع بعملها بكفاءة ونجاح* .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد موشوتاس (قبرص) .

أود أيضا باسم بلادي أن أسجل أخلص تقديرنا للعمل الممتاز الذي قام به سلفكم ، السيد دي بينييس ممثل اسبانيا . وبالإضافة الى ذلك اسمحوا لي أن أضف صوت حكومتي الى صوت الذين تكلموا في السابق اعرابا عن تقديرهم للعمل الذي يقوم به الامين العام للأمم المتحدة ، السيد خافيير بيريز دي كوبيار .

ان بابوا غينيا الجديدة تقع في جزء من العالم يحمل اسم السلام ، ألا وهو المحيط الهادئ ولكننا لسنا أكثر مناعة ضد المشاكل العالمية من الشعوب التي تعيش في أجزاء أخرى من العالم .

لقد تمكنت الحكومات في منطقتنا من تقديم مساهمات متواضعة ، ولكنها فعالة ، لحل المشاكل الاقليمية . بيد أننا لا نزال عرضة لمشاكل عديدة أخرى . وفي حقيقة الامر ان الدول الجزرية في جنوب المحيط الهادئ أكثر تعرضا لبعض المشاكل من البلدان الواقعة في أجزاء أخرى من العالم .

ان منطقة جنوب المحيط الهادئ من المناطق القليلة في العالم التي لا يزال الاستعمار القديم قائما فيها . والشعوب في منطقتنا تتطلع الى شعوب المناطق الأخرى لمساعدتها وتأييدها في وضع حد للاستعمار . واننا نؤيد الشعوب التي تسعى الى تحرير نفسها من الاستعمار في أجزاء أخرى من العالم .

ان المحيط الهادئ ، على الرغم من اسمه الذي يرمز الى السلم ليس في منأى من سباق التسلح . وفي الحقيقة ان عددا من الدول النووية يستخدم بعض أجزاء المنطقسة لتجارب الأسلحة وتمارين الرماية .

وان التقلقل في أسواق السلع العالمية والتردي الشامل في أسعار السلع الأساسية يؤثر علينا تأثيرا عميقا .

وتزايد عدم الاكتراث بالمشاكل التي تكتنف البلدان النامية - ويتجلى ذلك في ما يصفه الناس في البلدان المتقدمة بصورة تنم عن اللامبالاة بأنه التعب الناشئ عن تقديم المعونة - يحدث آثارا عميقة ضارة بقدرة حكوماتنا في تقديم الخدمات الى شعوبنا ورفع مستويات المعيشة مستقبلا .

واستمرار عجز الحكومات عن معالجة المسائل التي وردت في اقتراحات تدعو الى اقامة نظام اقتصادى دولي جديد تجعل حتى ذلك الهدف المتواضع ، هدف الاعتماد على الذات في المجال المالي والذي تلتزم به حكومتى التزاما راسخا ، هدفا صعب التحقيق بصورة لا مبرر لها .

ان عام ١٩٨٦ هو السنة الدولية للسلم . وبموجب ميثاق الأمم المتحدة فان جميع أعضاء الأمم المتحدة ملتزمون بالسلم . ونحن جميعا نقول اننا نحبذ السلم . ولكن ما الذى فعلناه حقا لتنفيذ التزامنا المشترك ؟

ان الأمم المتحدة التي تشكلت في أعقاب الحرب العالمية الثانية أراد لها مؤسوها أن تكون وسيلة لضمان السلم الحقيقي والدائم . وقد أدرك مؤسوها كما يبين الميثاق ان هذا السلم يتجاوز مجرد غياب الحرب ، ورأوا أن السلم الدولي الدائم والحقيقي لا يتأتى الا اذا تنبهنا الى البواعث الكامنة وراء الصراع الدولي .

ان الاجحاف وانكار حقوق الانسان الاساسية وسباق التسلح تعتبر تهديدا للسلم بنفس القدر الذي ننظر فيه الى العدوان العسكري السافر .

ومع ذلك نرى في هذه القاعة عاما إثر عام قادة يقفون ويعربون عن تأييدهم للسلم ، ولكن لا يتحقق شيء يذكر . وفي الواقع ان التوتر الدولي أخذ في الازدياد والأمم المتحدة بلغت من العمر أكثر من جيل ، فهل يمكننا نحن الجيل التالي ان نفعل المزيد ؟ بالتأكيد علينا ان نفعل ذلك من أجلنا ومن أجل أطفالنا . واذا ما أريد للانسانية أن تبقى فليكن ذلك من أجل الاجيال المتعاقبة أيضا .

ان بابوا غينيا الجديدة عضو ناشط ملتزم وكامل العضوية في الأمم المتحدة ضمن حدود الموارد المتاحة لها ، وبالنسبة لبلاد كبلدى فان الأمم المتحدة تعتبر وسيلة حيوية ، بل انها وسيلة لا غنى عنها لحماية المصالح الوطنية والاقليمية والمصالح الاوسع نطاقا .

ان الحكومات المتعاقبة في بابوا غينيا الجديدة دأبت على الاعتقاد بأن لدينا مصلحة عامة في صيانة التعاون الدولي وزيادته ، ولدينا مصلحة خاصة في تأييد وتعزيز

منظومة الأمم المتحدة ، لذلك فإننا نشعر بالقلق ازاء الاجراءات التي تؤدي الى إضعاف أو تقليص المشاركة في أعمال الأمم المتحدة .

ونحث الحكومات الأخرى على أن تلتفت التفاتة متأنية الى تحذيرات الأمين العام الملحة بشأن الوضع المالي للأمم المتحدة وأن تبذل كل ما في وسعها للمساعدة .
إننا وإن كانت قدرتنا محدودة على التأثير في بعض الأحداث فإن حكومة بلادي والحكومات الأخرى في منطقتنا مصممة على استخدام ما لديها من نفوذ لإعمال المبادئ المتجسدة في ميثاق الأمم المتحدة . ونقبل قبولا كاملا الالتزامات التي تنبع من المساواة في السيادة بين دول العالم .

وهي حكومة بلادي قد اختتمت مؤخرا التفاوض بشأن معاهدة احترام متبادل وتعاون وصداقة مع أقرب جيراننا ، اندونيسيا . ونعتقد أن الاحترام المتبادل لا بد وأن يكون نقطة الانطلاق للعلاقات المتساوية والسلمية بين الدول ذات السيادة . وبالتأكيد ان الصداقة والتعاون ، وهما هدفان يؤيدهما جميع أعضاء الأمم المتحدة ، يعقبان ذلك . وبالإشتراك مع حكومتي جزر سليمان وفانواتو شكلنا مجموعة طليعية لرصد المسائل ذات الأهمية الخاصة للدول المالينيزية والبت فيها . وترمز هذه المجموعة الطليعية الى جهد متحد لا الى سلاح عدواني ، فالمجموعة لا تتهدد البلدان أو المجموعات الإقليمية الأخرى ، بل تلتزم التزاما راسخا بتوسيع أشكال التعاون الإقليمي والدولي .

في كانون الثاني/يناير قررت حكومتي الانضمام الى اتفاقية الأمم المتحدة والبروتوكول المتصلين بمركز اللاجئين ، وقد جاء هذا القرار تعبيرا عمليا للالتزامنا الناشط بالمبادئ الانسانية العالمية الحيوية . ونتلقى بالفعل بعض المساعدة من مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين .

على الرغم من قرارات الأمم المتحدة المتعاقبة التي تدعو الى تحديد الملحة ونزعها في نهاية المطاف لا يزال سباق التسلح يزداد زخما . وإن حكومة بلادي يسعدنا

أن تلاحظ عقد مؤتمر قمة بين قائدي الدولتين العظميين . ونأمل في تحقيق نتيجة ايجابية .

بيد أن ما يزعجنا ، هو عدم احراز تقدم شامل صوب تحديد الاملحة ، ناهيك عن نزع السلاح الكامل . وان سباق التسلح النووي لا يتهدد المتسابقين الرئيسيين فيه فحسب بل يتهدد جميع البلدان الاخرى .

وحتى اذا أمكن تلافي هول الحرب النووية ، فان الدمار الناتج عن تحويل هذه الاموال الطائلة والطاقة والموهبة عن المشاكل الملحة التي تعاني منها الانسانية وعن التنمية لا يمكن وصفه الا بأنه عمل فظيع .

ولهذا ، يتحتم على حكومتي أن تعطي أولوية قصوى للحالة الامنية في منطقتنا المباشرة ، ولكننا لا نقف موقف اللامبالاة من الاحداث والاضاع في المناطق الاخرى . ولهذا ، لا تزال حكومتي تحث جميع الاطراف المعنية في الشرق الأوسط على التوصل الى حل سلمي ومنصف لمشاكلها ، يتسق مع حق اسرائيل في البقاء ، والاعتراف بالحقوق المشروعة للفلسطينيين . ونحث حكومات المنطقة على أن تعمل بأملوب بناء لحسم المشاكل المشتركة . كما أننا نحث جميع الاطراف المعنية على العمل من أجل انسحاب جميع القوات الاجنبية من لبنان .

ولا تزال حكومتي ينتابها الرعب ازاء التكلفة الرهيبة في الارواح البشرية والخسائر المادية التي تسببها الحرب بين العراق وايران . بالتأكيد ، لدينا هنا في هذه الحرب مسألة تتمثل بجوهر التزامنا المشترك بالسلم .

ان شعب بابوا غينيا الجديدة ، لاسباب جلية ، يهتم بحقوق الشعوب في الدول الصغيرة . ولاسباب جلية أيضا ، لابد وأن نأسف لاستمرار الخسائر في الارواح وتبديد الموارد نتيجة لعدم احترام تلك الحقوق . ولهذا ، نكرر اعلان معارضتنا لاستمرار الاحتلال الفيتنامي لكمبوتشيا . ويسعدنا أن نلاحظ أنه بدأت تظهر بوادر للتحرك بشأن تلك المسألة . ونحث جميع الاطراف على ايلاء الاهتمام الكافي للمقترحات البناءة التي طرحتها رابطة أمم جنوب شرقي آسيا لمعالجة تلك المسألة .

ولا نزال نأسف أيضا للاحتلال المستمر لافغانستان من جانب قوات الاتحاد السوفياتي . والى الشرق منا ، نحث جميع البلدان ذات المصالح في أمريكا الوسطى الى أن تأخذ بعين الاعتبار الجهود التي تبذلها مجموعة كونتادورا لاقرار السلم والاستقرار في المنطقة .

تتطلع حكومتي الى حكومتي كوريا الشمالية والجنوبية للعمل من أجل عملية اعادة التوحيد السلمية . ونؤيد دخول شطري كوريا الى الامم المتحدة .

واننا نحث ، تمشياً مع التزام من أعمق الالتزامات في سياستنا الخارجية ، الحكومات في جميع أجزاء العالم على ابداء الاحترام لحقوق البلدان المستقلة ، بغض النظر عن حجمها ، في أن تكون بمنأى عن التدخل الخارجي غير المرغوب . ونطالب ببذل مزيد من الجهود التعاونية لمعالجة أسباب الارهاب في العالم ولمكافحة الجريمة الدولية .

اننا في بابوا غينيا الجديدة ، مثل الشعوب الاخرى التي عانت من الحكم الاستعماري ، لا نكن كل تقدير واحترام فحسب لاستقلال بلدنا ، ولكننا نؤمن بقوة أيضاً بأن الشعوب المستعمرة من حقها أن تنال استقلالها . واننا نعرف ، أن قناعتنا تتسق مع الآراء التي وردت في العديد من قرارات الأمم المتحدة . وان الحكومات المتعاقبة في بابوا غينيا الجديدة قد دأبت على تأييد هذه القرارات .

لقد تحقق انهاء الاستعمار في جنوب المحيط الهادئ سلمياً بوجه عام . ولكن شعوب وحكومات الدول الاستعمارية السابقة ظلت تعمل بنشاط في المنطقة كمقدمي معونة ، وكمستثمرين ، وشركاء تجاريين وأعضاء في لجنة المحيط الهادئ .

ولهذا ، يزداد قلق حكومتي ازاء الاتجاه الذي تأخذه الاحداث في نيوكاليدونيا على ما يبدو . ولا تقل الحكومات الاخرى في المنطقة قلقاً عنا . ومنذ سنة ١٩٨٤ ، قتل أكثر من عشرين شخصاً من سكان نيوكاليدونيا ، ومعظمهم من الميلانيزيين الكاناك ، على أيدي أفراد في القوات المسلحة الفرنسية أو المستوطنين الفرنسيين . كما جرح كثيرون آخرون ، حتى في الاسابيع القليلة الماضية . وكانت الحكومة الفرنسية السابقة قد بدأت ، على ما نعتقد ، في معالجة الحالة المتردية بطريقة جدية واثباتية .

سوف يعرف المندوبون القرار الذي اتخذته محفل جنوب المحيط الهادئ المؤلف من ١٢ عضواً ، وهو أكبر منظمة اقليمية في جنوب المحيط الهادئ ، والذي يدعو الى اعادة ادراج نيوكاليدونيا على قائمة الأمم المتحدة بالاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي . وان مؤتمر القمة الاخير لحركة عدم الانحياز الذي انعقد في هيراري ، زمبابوي ، أيد بقوة قرار محفل جنوب المحيط الهادئ وطالب :

"بحق نيوكاليدونيا في تقرير مصيرها وفي سرعة حصولها على الاستقلال بما يتفق وحقوق وأمان شعبيها الأصلي وبطريقة تضمن حقوق ومصالح جميع سكانها".
أي الكاناك .

ويسعدنا أن نلاحظ التأييد القوي الذي أعربت عنه عدة حكومات أثناء هذه الدورة للكفاح العادل لشعب الكاناك في نيوكاليدونيا من أجل الاستقلال . ونحن جميعا ، الذين نشعر بالقلق إزاء الحالة في نيوكاليدونيا ، نتطلع إلى الجمعية العامة لتأييد إعادة إدراج نيوكاليدونيا على قائمة الأمم المتحدة الخاصة بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي أثناء هذه الدورة للجمعية العامة .

تضم منطقة المحيط الهادئ عددا كبيرا - بل وكبيرا جدا - من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي المتبقية في العالم ، كما لاحظ مؤتمر قمة حركة عدم الانحياز . وليست فرنسا الدولة المستعمرة الوحيدة المتبقية في منطقتنا فحسب ، ولكنها الدولة التي تعمل على أن تظل باقية هناك دون حياة ودون حساسية . ويبدو أن حكومة فرنسا تعتبر جنوب المحيط الهادئ أكثر من مجرد موقع مفيد لتجارب الأسلحة النووية وخلفية تعبّر عن أطماعها الامبريالية المتبقية .

إن حكومتي ، مثل الحكومات الأخرى في المنطقة تقدر وترحب بالدور البناء الذي تلعبه الحكومة الفرنسية وحكومات أوروبا الغربية الأخرى في منطقتنا عن طريق اتفاقية لومي وطرق أخرى . لكن فرنسا ليست بلدا من بلدان المحيط الهادئ . ونيوكاليدونيا ليست جزءا من فرنسا . وإن الأيحاء بصحة أي من هاتين الحالتين ، كما توحي الحكومة الفرنسية ، مجرد وهم .

إن نيوكاليدونيا مستعمرة فرنسية بجميع المعايير . وينطبق نفس القول على المنطقة التي تصر الحكومة الفرنسية على الإشارة إليها باسم "بولينيزيا الفرنسية" . كما ينطبق نفس القول أيضا على واليس وفوتونا . إن السكان الأصليين في نيوكاليدونيا ليسوا كالفرنسيين . إن الكاناك مالينيزيون . وهم يتكلمون ويعملون من خلال جبهة التحرير الوطنية الاشتراكية للكاناك . وإن الحكومة الفرنسية ، بكل ما يتعارض مع

المنطق ، تصر على اعتبار نيوكاليدونيا جزءا من فرنسا . وتتجاهل الكاناك . وحيثما لا يمكنها أن تتجاهلهم ، فهي تحاول امكاتهم ، وتحرمهم من فرص التقدم ، وتقصف الحكومة الفرنسية موقف اللامبالاة بوجه عام بل والعداء ازاء الحقوق المشروعة للكاناك . وتقدم الدعم النشط لمضطهدي الكاناك الحاليين والمحتملين .

وتواصل الحكومة الفرنسية جلب الفرنسيين من فرنسا الى كالييدونيا الجديدة الامر الذي يشكل تحديا سافرا للفقرة ٨ من مرفق قرار الجمعية العامة ١١٨/٢٥ . وهي تعمل على زيادة قواتها العسكرية بحيث ناهز الوجود العسكري الفرنسي في كالييدونيا الجديدة ضعف اجمالي القوات المسلحة لجميع البلدان الاعضاء في محفل جنوب المحيط الهادئ . وهناك الآن جندي فرنسي مسلح لكل أسرته ميلانيزيتين من الكاناك في كالييدونيا الجديدة . وقد منح الجنود الذين أرسلوا الى كالييدونيا الجديدة لقمع جبهة تحرير الكاناك حق التصويت في الانتخابات المحلية ، كما منح نفس الحق للفرنسيين المقيمين لفترات قصيرة في كالييدونيا الجديدة .

وعن طريق تضافر الدعاية المعادية والارهاب والتدخل العسكري الناشط ، يبدو أن الحكومة الفرنسية مصممة على انكار الحقوق المشروعة للكاناك - وهي حقوق مكفولة لهم بموجب ميثاق الامم المتحدة .

وانها لمفارقة محزنة أن تمارس جلب الارهاب الى منطقتنا حكومة بلد عانى من أهوال الهجمات الارهابية غير المبررة على المدنيين الابرياء .

وترى حكومتي أننا سنكون مقصرين في واجبنا ازاء الكاناك وازاء المبادئ التي نؤمن بها إن لم نسترع اهتمام الجمعية العامة الى الحالة في كالييدونيا الجديدة . فالامم المتحدة التي لعبت دورا حيويا في انهاء الاستعمار بصورة سلمية في منطقة جنوب المحيط الهادئ ، ستفقد مصداقيتها في جميع أرجاء المنطقة ان لم تتحرك لمواجهة هذه الحالة على وجه السرعة وبصورة حاسمة فعالة .

وما اعادة ادراج كالييدونيا الجديدة في قائمة الامم المتحدة للاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي سوى خطوة متواضعة ، ولا تشكل تهديدا لاحد . ونأمل أن يستحث هذا فرنسا - حكومة وشعبا - على أن تدرك ادراكا صحيحا الاشار الاوسع نطاقا لتصرفاتها ، وأن يستحث وعيها بمسؤولياتها الحقيقية ومصالحها في المنطقة في الامد الطويل .

وتمشيا مع الموقف القوي الذي اتخذناه ازاء كاليدونيا الجديدة ، نؤيد المطالبات الاخرى بتقرير المصير من جانب الشعوب التي لا تزال تخضع للحكم الاستعماري في أماكن أخرى . وبوجه خاص نؤيد حق الشعب الناميبى المشروع في التحرر من قمع جنوب افريقيا .

ان معارضة بابوا غينيا الجديدة لنظرية وممارسة الفصل العنصرى المنفردة الدنيئة أمر معروف للجميع . فنحن نأسف للخسائر المتصاعدة في الكرامة الانسانية والارواح والممتلكات التي يتكبدها المجتمع الافريقي بسبب تزايد الجهود اليائسة التي يبذلها النظام الاثم في بريتوريا من أجل المحافظة على نظام الفصل العنصرى . ونحس جميع الحكومات ذات القدرة على التأثير على الاحداث في جنوب افريقيا أن تستخدم نفوذها لوضع حد لنظام الفصل العنصرى . وندين قيام نظام بريتوريا بصورة متكررة ودون مبرر وبصورة غير شرعية سافرة بشن الهجمات المسلحة على البلدان المجاورة .

ووفقا لما ذكرته في البداية ، فان حكومتى تأسف لبطء التقدم المحرز في مجال تحديد الاسلحة ونزع السلاح ، ولا سيما فيما يتعلق بالسلحة التدمير الشامل . ونحسنعارض معارضة كاملة تجربة الاسلحة النووية فوق الأرض ، ولهذا نكرر الاعراب عن احتجاجاتنا السابقة على استمرار تجارب الاسلحة النووية الفرنسية في منطقتنا . ان سكان جزر المحيط الهادئ ، شأنهم شأن معظم الشعب الفرنسى ، لا يريدون لاطفالهم أن يتنفسوا هواء أو يشربوا ماء أو يأكلوا غذاء ملوثا بالاشعاع النووى . ولشعبنا خبرة مباشرة بتجارب الاسلحة النووية التي كان يغترض أنها مأمونة ، ولكن ما عناه من أضرار يثبت أنها ليست كذلك .

وبصراحة نحن لا نقبل أن يكون للحكومة الفرنسية أو لاي دولة نووية أخرى الحق في مواصلة تجربة الاسلحة النووية في منطقتنا . واذا كان الامر بهذه الدرجة من الأمان ، فليجروا التجارب في بلادهم .

لقد وافق محفل جنوب المحيط الهادئ مؤخرا ، بمقتضى معاهدة راروتونغا ، على جعل منطقة جنوب المحيط الهادئ منطقة خالية من الاسلحة النووية . وتمثل هذه المعاهدة تقدما متواضعا بشأن موضوع صعب .

وتدعو حكومتي الى اجراء مشاورات جديدة أكثر شمولاً من أجل اتخاذ تدابير تجعل منطقة المحيط الهادئ بمنأى حقا عن مخاطر التلوث النووي .

اننا نعيش في عالم يترتب فيه على الظروف الاقتصادية السائدة في البلدان المتقدمة آثار عميقة على رفاه البلدان النامية وامكانيات تنميتها . وقد أبرزت هذه الفكرة في العدد الأخير من نشرة "الاتفاق الاقتصادية العالمية" التي يصدرها صندوق النقد الدولي وفي "تقرير التجارة والتنمية" الأخير الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) . فنحن نعيش في عالم واحد ، لكن القوة الاقتصادية لا تزال في جانب واحد بصورة ملحوظة .

وقد رحبت حكومتي بالدورة الاستثنائية التاريخية التي كرسها الجمعية العامة للأمم المتحدة للزمة الاقتصادية في افريقيا . ونحن نؤيد المبادرات الرامية الى معالجة الازمة ، ولكن لا ينبغي أن يغيب عن بالنا أن الجوع وأزمة الديون وعدم استقرار اسواق السلع الأساسية كلها ظواهر عالمية تترتب عليها آثار عالمية .

وما فتئت المقترحات الداعية الى اقامة نظام اقتصادي دولي جديد مدرجة في جدول أعمال هذه الجمعية العامة وجدول أعمال المنظمات الدولية الأخرى من قبل أن تحصل بابوا غينيا الجديدة على استقلالها بوقت طويل . ولا تقل الحاجة الى احراز تقدم الآن عنها عندما صيغت هذه المقترحات لأول مرة ، بيد أنه لم يحرز تقدم يذكر .

وقد أجريت بعض التحسينات المتواضعة على أساس اقليمي ، بل وكذلك على أساس اقليمي . ومن أمثلة ذلك مساهمة اتفاقية لومي في مجال التعاون بين الشمال والجنوب . وتقدر حكومتي الفوائد الاقتصادية وغيرها مما تجنيه شعوب جنوب شرقي آسيا من التعاون الاقليمي بين الدول الاعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (آسيان) . ونرحب بما تبديه الدول الاعضاء في منظمة (آسيان) من اهتمام متزايد بشؤون جنوب المحيط الهادئ على الصعيدين الفردي والجماعي .

وما فتئت حكومتي والحكومات الأخرى في جنوب المحيط الهادئ تلج على إيلاء اهتمام أكبر للهيكل الحالي للعلاقات في المنطقة وضرورة إعادة تنظيمها . ونحن

ناشطون بصورة خاصة في سعيها لانشاء منظمة اقليمية موحدة ، ففكرة اقامة منظمة اقليمية موحدة لجنوب المحيط الهادئ تهمنا لا لمجرد اننا نسعى الى ترشيد أنشطة المنظمات القائمة بل كذلك لاننا نريد أن نرسي علاقة أكثر تعاونا وأكثر اشمارا بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية في المنطقة .

ولم يعد بوسعنا أن نتقبل الافتراضات ذات الطابع الاستعماري الواردة ضمننا في دستور لجنة المحيط الهادئ وهيكلها وأنشطتها .

وكما سبق أن قلت ، نحن لا نرغب في منع الحكومات أو غيرها من الاطراف المهمة في البلدان الكبرى من أن تلعب دورا بناء في منطقتنا ، الا أننا نعارض تناحر الدول الكبرى في منطقة جنوب المحيط الهادئ . ولا يمكننا أن نقبل السيطرة الأجنبية .

ونلاحظ الاهتمام المتزايد الذي تبديه حكومة الاتحاد السوفياتي بمنطقتنا .
ونعتز بالاتصالات المتزايدة بين رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وبلدان محفل جنوب المحيط
الهادئ .

ونتطلع لنهوض حكومة الولايات المتحدة بدور ايجابي في حسم المصاعب المعلقة
بين الرابطة الامريكية لصيادي سمك التونة وبلدان محفل جنوب المحيط الهادئ حول
مصايد الاسماك في المنطقة .

ونأمل أن تستجيب الحكومة الفرنسية للقلق الدولي ازاء أنشطتها في جنوب
المحيط الهادئ .

ونتطلع الى اليوم الذي يمكن فيه لمنظمة اقليمية واحدة أن توفر اطارا
ووسيلة للتعاون البنّاء القائم على أساس السيادة المتكافئة والاحترام المتبادل بين
جميع الحكومات ذات المصلحة في المنطقة . وستعالج هذه المنظمة ، كما تأمل حكومتي ،
مجموعة واسعة من مسائل العلاقات بين الشمال والجنوب على أساس اقليمي كالمعوننة
والتجارة والاستثمار وسائر أشكال المساعدة المتبادلة .

ولقد دخلت حكومتنا استراليا ونيوزيلندا بالفعل في حوار واسع حول العديد من
المسائل الاقتصادية وغيرها مع البلدان الجزرية الاعضاء في محفل جنوب المحيط
الهادئ . ونود أن نرى البلدان الاخرى في المنطقة تشترك في ذلك بدرجة أكبر من
الايجابية . وينبغي الاستعاضة عن المساعدة الانمائية بالتعاون الانمائي . وتبحث
حكومتي حاليا اقتراحات عملية حول هذه المسألة مع حكومة استراليا . ونود أن يتسع
نطاق هذه المسائل وعدد المشتركين فيها بمرور الوقت .

ولقد اتخذت المجموعة الميلانيزية الرائدة بالفعل خطوات لزيادة الجهود
المشتركة لوقف تدفق المخدرات الى المنطقة وعبرها . ونود في هذا المجال أيضا أن
يتسع نطاق الجهود المبذولة .

ولحسن الحظ ، ان جنوب المحيط الهادئ منطقة مسالمة ، ليس بالاسم فقط ولكن
أيضا عند مقارنتها بأجزاء أخرى من العالم أكثر اضطرابا . ويريدها شعب المنطقة أن
تظل هكذا . ولا بد من احترام استقلالنا .

وتحتاج البلدان الجزرية الاعضاء في محفل جنوب المحيط الهادئ الى المساعدة في تنمية مواردنا الطبيعية وطاقتنا البشرية لنحقق الاعتماد على النفس . ولا بد من اعادة تشكيل علاقاتنا مع البلدان الاخرى وفقا لمبادئ ميثاق الامم المتحدة* .

السيدة ماوالا (ساموا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس ،

يشعر وفد بلادي بالارتياح لان هذه الدورة الحادية والاربعين للجمعية العامة للامم المتحدة يتولى توجيهها رجل دولة بكفاءتكم ينتمي الى دولة نقيم معها علاقات حميمة للصدقة والتعاون في العديد من المحافل بما فيها الكومنولث ومجموعة البلدان الاقل نموا حيث تلعب بنغلاديش دورا بارزا للغاية .

ونود أيضا أن نشكر السيد دي بينيبي على ادارته بشكل فعال ومرموق الدورة الاربعين التاريخية . ونشعر بالارتياح والسعادة لاستعادة الامين العام لصحته وعودته لنا . فنحن بحاجة لخبرته وحكمته أكثر من أي وقت مضى .

وإذا كان العام الماضي قد خصص للتفكير ولتأكيد التمسك بالمنظمة فان هذا العام دون شك عام للعمل والاصلاح ، أي عام للتقدم ، وبالتالي فان بقاء المنظمة واستمرارها بشكل فعال يعد من أهم البنود التي يجب أن نتناولها . فالدول الصغيرة مثل بلادي ، بحاجة الى الامم المتحدة ، وتشاطر الاعتقاد الذي أعرب عنه العديد من الدول أثناء هذه المناقشة بأن الامم المتحدة لابد أن تصبح منظمة فعالة لتحقيق الامن الجماعي . ورغم أننا ما زلنا على هذا الاعتقاد ، فانه لم يتحول بعد الى واقع .

وعلىنا نحن الدول الصغيرة لا أن نسعى فقط الى بقاء الامم المتحدة وخروجها من أزمتها الحالية وانما أن تخرج منها أكثر قوة . ولقد عمل فريق الثمانية عشر الذي أيدنا تشكيله ، بشكل جاد لتحقيق هذه الغاية . ويعتقد وفد بلادي أنه رغم القيود التي كان الفريق يعمل في ظلها والخلافات السيامية الحقيقية القائمة بشأن موضوع الاصلاح ، فإن التقرير المقدم يعتبر خطوة بناءة ومفيدة للغاية . ونحن نؤيد العناصر التي تم

* عاد الرئيس الى مقعد الرئاسة .

التوصل بشأنها الى توافق في الآراء ، وفيما يتعلق بالفصل السادس فاننا نؤيد ادخال اصلاح على صياغة الميزانية وعملية اتخاذ القرارات . ونحن نتطلع الى هذه الجمعية لتحقق توافقا في الآراء من شأنه أن يضمن أخذ وجهات نظر الدول التي تدفع أكبر الاشتراكات والدول الصغيرة بعين الاعتبار . وتشجعنا على ذلك تعقيبات الأمين العام الواردة في الوثيقة A/41/663 والتي أشار فيها الى أنه قد اتخذ بالفعل عددا من الخطوات تمكن الامانة العامة من البدء بعملية الاصلاح بمجرد اتخاذ الجمعية العامة لقراراتها . والآن ، الامر يرجع الينا جميعا ، ونحن من جانبنا نشعر بالتفاؤل . واننا على ثقة بأن هذه الآمال لن يحبطها استمرار احجام المساهمين الرئيسيين عن التمويل رغم جهودنا .

ولقد استخدم الأمين العام تشبيها بليغا حين قال :

"انه لا ينبغي السماح باختراق متار السلامة الذي تمثله الأمم المتحدة

بالنسبة لامن العالم" .

ولدينا في ساموا قول ماثور مماثل لهذا ، فنحن نقول : "اذا تشابكت شبكة الصيد في الليل متحل في الصباح" . ولذا ، فاننا نعتقد أنه مهما كانت الصعوبات ومهما تعقدت المشاكل يمكن حلها في ضوء حسن النوايا والعقل ، وبذلك يمكن اصلاح الشبكة . ونحن مقتنعون بأننا يمكن أن نعيد الثقة في هذه المنظمة ودورها .

واذ أنتقل الى المسرح العالمي ، يجد وفد بلادي أنه من الأمور المحزنة أنه في هذه السنة الدولية للسلم لم يستقر السلم بدرجة تذكر في مناطق العالم المضطربة . ففي جنوب افريقيا ليس هناك سلام للأطفال الذين يعانون من السجن ، وليست هناك احتمالات للسلم اذ أن حكومة جنوب افريقيا لا تمضي لصرخات الالم وللتحذيرات الملحة التي وجهها العديدون اليها . وتشمل هذه التحذيرات ما دعا اليه فريق الأشخاص البارزين في الكومنولث . ونحن نؤيد مقترحات الكومنولث ونعتقد أن الضغط من جانب المجتمع الدولي أمر أساسي .

ونرغب أيضا في أن يتحقق السلام في ناميبيا ، وأن تتحرر من احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي ، وأن تأخذ مكانها الصحيح في المجتمع الدولي وفقا لخطة الامم المتحدة .

وفي أفغانستان ، ما زالت القوات الاجنبية باقية والاطفال لا ينعمون بالسلام في لعبهم ، والالعب الوحيدة التي يلعبون بها هي قنابل خادعة . ولقد طالت الحرب الايرانية - العراقية واستنزفت ارواح العديد من الشباب الذين لم ينعموا بالسلام .

وما زال لبنان يعاني بشكل مفرج من التمزق ومن النزاع بين الاشقاء الذي يدعمه التدخل الاجنبي ، وليس هناك أمل في أن ينعم هذا البلد بالسلام في وقت قريب . وفي كمبوتشيا الديمقراطية ما زال الشعب الذي لم يعرف السلم لاجيال عديدة مستمرا في معاناته . وما زالت القوات الاجنبية موجودة ، وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، ورغم النهج الجديد المؤلف من ثمان نقاط الذي اقترحه الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية ، لم تتحقق أية استجابة ويبدو أن السلام ما زال بعيدا .

وفي كوريا ما زال الشعب مقسما والسلم غير مستقر . ونحن نؤيد إعادة توحيد كوريا بالسبل السلمية وضم شطريها الى عضوية الامم المتحدة كتدبير مؤقت من شأنه أن يزيد فرص التعامل السلمي فيما بينهما . وفي أمريكا الوسطى أيضا ما زال السلم بعيد المنال بالرغم من جهود الكونفادورا وفريق الدعم . كما أن عملية السلم في الشرق الأوسط تتعثر وما زال الصراع العربي - الإسرائيلي مستمرا . ولن تتوافر فرصة تذكر لاقرار السلم الا اذا أجريت مفاوضات مباشرة تشارك فيها كل الاطراف المعنية . فضلا عن كل ما تقدم ، فإن الرمز القائم على جهودنا الرامية الى صون السلم ، ألا وهو قوات الامم المتحدة لصيانة السلم ، أصبح هدفا لنيران الاسلحة في تحد مباشر لتطلعاتنا الجماعية الى تحقيق السلم . وأخيرا ، فعندما يتفشى الارهاب لا يمكن كفالة الامن والطمأنينة لأي منا في أي مكان من هذا الكوكب .

وبالرغم مما يبذله الامين العام وممثلوه من جهود دائبة لاضفاء روح هذه السنة على الحالة ، حيثما أمكن ، ورغم ما يلوح من بصيص أمل ، فلا سبيل الى اقرار السلم ما دامت البلدان تتعادي في الخروج على مبادئ الميثاق .

وفي منطقتنا اتخذ أعضاء محفل جنوب المحيط الهادئ عدة قرارات بغية صون السلم والامن الاقليميين . فقد اعتمد رؤساء حكومات المحفل خلال اجتماعهم في العام الماضي معاهدة لاعلان منطقة جنوب المحيط الهادئ منطقة خالية من الاسلحة النووية وأقروا في اجتماعهم في العام الحالي ثلاثة بروتوكولات وناشدوا الدول الخمس الرئيسية حازة الاسلحة النووية احترام المعاهدة . وقد اغتبطنا لما لقيته المعاهدة من رد فعل دولي موات ، وأسمدنا أن العديد من الدول حازة الاسلحة النووية أبدت استعدادها لتوقيع البروتوكولات . ونحن نناشد من لم يبدوا حتى الآن أية استجابة تدل على ادراكهم لما ينتاب منطقتنا من قلق عميق ، أن يوقعوا على البروتوكولات بمجرد فتح باب التوقيع عليها ثم الالتزام بأحكامها .

ويعتقد البعض أن منطقة جنوب المحيط الهادئ يسودها السلم وأنها محتفظة بطابعها الاصلي بمنأى عن مشاكل العالم . ويفيب عنهم أن منطقتنا استخدمت بل وأسء

استخدامها كحقل تجارب للدول حائزة الاسلحة النووية ، كما جرى التفكير في أنها منطقة مناسبة للتخلص من النفايات النووية وبلدان جنوبي المحيط الهادئ مجمعة على معارضة استخدام بيثتنا على هذا النحو . وتشعر كلها بالغضب لاستمرار الحكومة الفرنسية في اختبار الاسلحة النووية في جزيرة مورورا . فهي باجرائها هذه التجارب تتجاهل بشكل سافر نداءاتنا المستمرة لوقفها .

وتجرى تلك التجارب في وسط بولينيزيا وساموا بوصفها احدى بلدان بولينيزيا تتساءل : ما دامت تلك التجارب مأمونة الى هذا الحد ، وتكتسي هذا القدر من الهمية فلماذا لا تجريها فرنسا على اراضيها وتخلصنا نحن وجيراننا في المنطقة المحيطة بنا من الخوف من وقوع كارثة والتعرض لاضرار فادحة يتعذر تداركها .

ويتبدى ذلك الخوف والقلق العميق بين البلدان الجزرية الصغيرة بمنطقة المحيط الهادئ ، بسبب بيثتها الهشة وعدم قدرة شعوبنا على مواجهة أى كارثة نووية تنتج عن التجارب أو عمليات التخلص من النفايات النووية ، وهذا القلق تتردد أصداؤه عبر البحار من جانب البلدان الأخرى التي تواجه ظروفًا مماثلة . ومنذ بضعة أيام أعرب الأونرابل ليستر بيرد نائب رئيس وزراء أنتيغوا وبربودا ، وهي بلد جزرى شقيق ، عن هذا القلق المشترك بعبارة بليغة حيث قال :

"اننا في الكاريبي لدينا سبب قوى للتعاطف مع الدول الشقيقة في المحيط الهادئ التي يعصف بها القلق منذ سنوات من جراء التجارب النووية التي تجريها الدول الأكبر واغراق الفضلات النووية . ونحن نشاطر البلدان الجزرية في المحيط الهادئ مخاوفها الطويلة الأمد بشأن الآثار الصحية الطويلة الأمد التي تنجم عن التعرض للاشعاع وتلوث البيئة ، بما في ذلك الحياة البحرية والمحاصيل الغذائية مما يمكن أن ينجم عن النشاط النووي" (A/41/PV.19 ، ص ٦٩ - ٧٠) .

وجميع مخاوفنا لها ما يبررها . ولذا فإننا نبذل هنا منذ سنوات عديدة جهودا متضافرة للتشجيع على إبرام معاهدة لغرض حظر شامل على التجارب . ونحن نرى في ذلك

خطوة هامة وعملية للغاية صوب ابطاء سباق التسلح والحد من الاخطار النووية .
وسنواصل الدعوة الى اتخاذ هذا التدبير وغيره من التدابير الرامية الى وقف سباق
التسلح .

ومما يبث في نفوسنا الامل انه تم التوصل في الاجتماع الاخير الذي عقدته
الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا الى صيغة نهائية لمشروع اتفاقيتين في
ميدان السلامة النووية ، مما يدل على ان الدولتين العظيمتين تعتزمان التقيد بهما .
فمن المؤكد انهما قد ادركنا من خلال الكوارث المفجعة التي حلت بكليهما في السنة
الماضية ان اى امة ، مهما كانت قوتها ، غير معصومة من الخطأ التكنولوجي او الضعف
الانساني . ولقد غمرنا الحزن لتلك الكوارث ولما ترتب عليها من خسائر في الارواح .
بيد اننا نامل ان تثبت تلك التجارب للدولتين العظيمتين حتمية تعاونهما في العمل
معا سواء فيما يتعلق بالمشاركة في التكنولوجيا لتوفير السلامة للبشرية او في
القضاء على الاسلحة النووية واحتمالات وقوع كارثة نووية .

كما ان نجاح مؤتمر ستكهولم بشأن تدابير بناء الثقة والامن ونزع السلاح في
اوروبا ، ولقاء القمة التمهيدى المعقود في الاسبوع الحالي في ايسلندا ، يبعثان
فينا الامل الذى نرجو ان يتحقق .

لقد احتفلنا في العام الماضي بالذكرى الخامسة والعشرين لاعتماد اعلان منح
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وفي العام الحالي ونحن نستعرض في ساموا
العمل الموفق الذى اضطلعت به الامم المتحدة على مدى ٢٥ عاما في مجال انهاء
الاستعمار ، ونتطلع الى العام المقبل حيث نحتفل باليوبيل الفضى لاستقلالنا ، نود ان
نحيي الامم المتحدة على انجازاتها الرائعة في هذا المجال وعلى الدور الايجابى
للغاية الذى نهضت به في منطقتنا وفي سائر أنحاء العالم .

بيد ان العملية في جنوب المحيط الهادئ لم تكتمل بعد . ونحن نتوق الى ان
يشارك الذين لم تتحقق حتى الان تطلعات شعوبهم في هذه العملية التاريخية ، وان
ينضموا اليها كأعضاء كاملي العضوية في اتحاد بلدان المحيط الهادئ .

وأنه لمن دواعي سرورنا أن أتاحت لشعوب ميكرونيزيا الفرصة لبدء رأيهم بحرية ، وقد فعلوا ذلك تحت إشراف بعثات الأمم المتحدة التي ضمت ممثلين عن بلدان جنوب المحيط الهادئ . ومن ثم نجد أن هناك التزاما بمبادئ الميثاق وبالقرار ١٥١٤ (د - ١٥) ولهذا تؤيد بلدان المحفل إنهاء الوصاية تأييدا مطلقا . ونحن نرحب بقرار مجلس الوصاية بهذا الصدد المؤرخ في ٢٨ ايار/مايو الماضي .

بيد أن الأمم المتحدة لم تقم حتى الآن بدور فعال في عملية إنهاء الاستعمار في كاليدونيا الجديدة . وقد اتخذ زعماء المحفل في اجتماعهم الأخير قرارا بطلب إعادة إدراج كاليدونيا الجديدة في قائمة الأمم المتحدة لاقليم غير المتمتع بالحكم الذاتي ، ويجسد ذلك القرار اهتمام المحفل بأن يشهد :

"الانتقال السلمي إلى الاستقلال في كاليدونيا الجديدة تماشيا مع الحقوق الأساسية لسكانها الأصليين وتلبية لتطلعاتهم على أن يتم ذلك بطريقة تكفل حقوق ومصالح كل أفراد ذلك المجتمع متعدد الأعراق" .

وأعرب أعضاء المحفل عن خيبة أملهم لأن الحكومة الفرنسية الحالية تتراجع فيما يبدو عن الالتزامات السابقة التي قطعتها على نفسها مع كل الأطراف في كاليدونيا الجديدة والتي تتعهد بموجبها بتهيئة المجال لحصول الاقليم على نوع من الاستقلال ، وبدلا من ذلك تعتزم الآن على ما يبدو أن تبقى كاليدونيا الجديدة اقليما تابعة لفرنسا . وقد أكد زعماء المحفل أهمية إجراء حوار حقيقي بين كل الأطراف المعنية بما فيها فرنسا ، وأبدوا رغبتهم في مواصلة جهودهم في هذا الصدد . ومن المرجو ألا تقتصر مشاركة الأمم المتحدة على مجرد تعزيز تلك الجهود ، وأن نشهد تقدم كاليدونيا الجديدة نحو ممارسة حقها المشروع في تقرير المصير تحت إشراف الأمم المتحدة ، الأمر الذي يعد في رأينا شرطا أساسيا لتحقيق السلم والامتقرار في منطقة جنوبي المحيط الهادئ .

ونرحب بتأكيد رؤساء دول أو حكومات عدم الانحياز في هراي دعمهم لهذا التحرك ، ونتطلع إلى العمل مع وفود عدم الانحياز هنا وإلى كسب أكبر قدر ممكن من تأييد أعضاء هذه المنظمة .

وسنحتفل خلال الدورة الحالية للجمعية العامة بالذكرى العشرين لاعتماد العهديين الخاصين بحقوق الانسان ومع ذلك فما زلنا للأسف نشهد ابعث ألوان انتهاك حقوق الانسان تلطخ جبين الجنس البشرى . ويتطلب الامر في هذا المجال اليقظة الدائمة كما يتطلبها في المجالات الاخرى التي لم يتح لي الوقت الكلي للحديث عنها . فالاعمال التي تنتظر الامم المتحدة كثيرة وهناك مصادر عديدة تتوقف على جهودها مما لا يسمح لنا بالتخلي عنها .

ونحن ، في ساموا ، على اقتناع راسخ بأنه بمون الله وبجهودنا ستستعيد الامم المتحدة الصورة التي كانت في مخيلة مؤسسيها منذ ٤١ عاما .

السيد دمكوتو بروكمان (نيكاراغوا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) :

أود بادئ ذي بدء أن أعرب عن ارتياح وفد بلدي لرؤيتكم ، ياميادة الرئيس تترأسون الجمعية العامة . ان بنغلاديش بلد غير منحاز ذو تقاليد عريقة في الكفاح من أجل السلم والعدل . وهذه الحقيقة ، بالإضافة الى مناقبكم الحميدة كدبلوماسي ، تضمن لنا أن تلقي المسائل الهامة التي ستناقش خلال الدورة الحالية للجمعية العامة معالجة منصفة .

وأود أيضا أن أعرب لأميننا العام ، السيد خافيير بيريز دي كوييار ، عن اغتباطنا لرؤيته وقد استعاد صحته بالكامل ، وأن نشجعه على المضي قدما في مهمته الصعبة التي فرضتها اللحظات العصيبة التي تعيشها منظماتنا .

ولابد أيضا أن أعرب هنا عن تقديرنا للسيد خايمي دي بينيس ممثل اسبانيا ، لما أبداه من كفاءة وانصاف أثناء ترأسه لدورة الجمعية العامة الماضية .

وعلى الرغم من الجهود الجبارة التي تبذلها نيكاراغوا وبلدان مجموعة كونتادورا وبلدان مجموعة ليما ، ورغم البيانات الرسمية الصادرة عن دول عدم الانحياز والعديد غيرها من بلدان العالم التي تدين سيامة التدخل وامتعالم القوة غير الشرعي من جانب حكومة الولايات المتحدة الامريكية ضد نيكاراغوا ، ورغم الاستنتاجات التي خلصت اليها محكمة العدل الدولية في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، والتي تدين هذه السياسة غير الشرعية وتطالب بانهاؤها فورا ، فان دوامة الحرب مستمرة . ان هذا الواقع الذي لا يدحض أفضى الى اعلان مجموعة كونتادورا ومجموعة ليما قبل تسعة أيام فقط :

"تتفاقم الازمة في أمريكا الوسطى يوما بعد يوم ، ويتزايد خطر الحرب

يوما بعد يوم" (A/41/662 ، ص ٢) .

وبعد أربعة أيام من صدور هذا البيان ، أسقط شاب من العاملين في الجيش الذي يدافع عن سيادة نيكاراغوا القومية طائرة أمريكية يقودها طاقم أمريكي ، وتحمل كميات كبيرة من الاسلحة ومختلف أنواع المتفجرات - كأنما هي دفعة أولى من "المائة

مليون" دولار الشائنة التي وافقت حكومة ريفان ، بالتواطؤ مع كونغرس الولايات المتحدة ، على دفعها لمواصلة ذبح شعبنا بانتظام ، في حرب المرتزقة القذرة التي حولت أمريكا الوسطى الى مختبر لتجريب أنواع جديدة من الحرب ، تقاوم فيها الولايات المتحدة الامريكية الكفاح من أجل الاستقلال وتقرير المصير والديمقراطية الحقبة لشعوب أمريكا اللاتينية والعالم .

كم عدد المرات التي استمع فيها ممثلو الدول الاعضاء هنا الى سفيرة الولايات المتحدة تتهمنا بأننا نعاني من عقدة "الشعور بالضميم" لاننا نددنا بالعدوان على شعبنا بوصفه عدوانا تشنه الولايات المتحدة ؟ اننا نعلم جميعا أن الخداع والكذب ، بالاضافة الى استخدام القوة والتهديد باستخدامها ، أدوات أساسية من أدوات السياسة الخارجية التي تنتهجها حكومة ريفان . ونأمل ألا يستاء أحد من هذا البيان ، فنحن لا نستهدف الاساءة الى أحد . وببساطة ، فاننا نقول الحقيقة دون غموض ، لان السلم ، وهو هدف رئيسي لسياسات نيكاراغوا وطموح عالمي ، يحتم علينا أن نتكلم بوضوح . وقد دلت الأحداث على أننا لسنا مصابين "بعقدة الشعور بالضميم" . ان حكومة ريفان ، بالاضافة الى انتهاكها مبادئ ميشاق الأمم المتحدة ، تكذب أيضا . وكما قالت محكمة العدل الدولية :

"إن الولايات المتحدة الامريكية ، بتدريبها وتسليحها واعدادها وتمويلها وامدادها قوات الكونترا أو تشجيعها ودعمها ومساعدتها لاية أنشطة عسكرية أو شبه عسكرية بأية طريقة أخرى ، داخل نيكاراغوا وضدها ، تكون قد عملت ضد جمهورية نيكاراغوا المنتهكة بذلك التزاماتها بموجب القانون الدولي ، التي تقضي بعدم التدخل في شؤون أية دولة أخرى" (S/18221 ، المرفق ، ص (١٣٧) .

ان اسهام حكومة ريفان في الطموحات الامبريالية الطويلة الامد تمثل في اعادة اكتشافها لاستخدام مواطني بلدان أخرى ليحاربوا حروب الامبريالية . وبهذه الطريقة فانها تحاول أن تتجنب دفع الثمن السياسي المترتب على التضحية بأرواح الامريكيين ، مستغلة حقيقة أنها تمكنت من تشويه ضمير عدد كبير من الامريكيين الذين ينظرون الى

ارتكاب جريمة ابادة الاجناس ضد شعوب اخرى ، لاسيما اذا كانت من شعوب العالم الثالث ، بلا مبالاة تنذر بالخطر .

وهكذا ، سقط في هذه الحرب التي تشنها حكومة الولايات المتحدة ضد شعب نيكاراغوا بغية أن تجعله ، كما جاء على لسان الرئيس ريغان ، "يعلن التوبة" ، ما يزيد على ثلاثين ألف ضحية . ومع ذلك ، وعلى الرغم من طبيعة هذه الحرب التي اتسمت باستخدام المرتزقة ، قتل على الاقل خمسة امريكيين ، اذا أهملنا عد أولئك الذين ماتوا في الحادث الذي تعرضت له مؤخرا طائرة تابعة للمخابرات المركزية الامريكية في تكساس أو الآخرين الذين ماتوا في هندوراس وكوستاريكا والسلفادور ، بسبب سياسة حكومة ريغان الاجرامية .

ونتيجة لاسقاط الطائرة الامريكية مؤخرا في نيكاراغوا ، في ٥ تشرين الاول/ اكتوبر ، لدينا الآن أول سجين معرف بوضوح على أنه مستشار عسكري امريكي في السلفادور . وتوجد في حوزتي شخصيا بطاقات التعريف الخاصة به والصادرة عن القوات الجوية السلفادورية ، كاملة مع صورة ، تعرفه على هذا النحو . وطبيعي أن هذا السجين الامريكي سيمثل أمام المحاكم ويحاكم بموجب قوانين نيكاراغوا ، وستضمن له جميع قواعد الاجراءات القانونية .

وفي بيانات أعلنت على الصحافة الوطنية والدولية أمس في ماناغوا ، صرح السجين الأمريكي يوجين هاسنفوس بأنه يعمل لحساب وكالة المخابرات المركزية ، وأن عميلين للوكالة المذكورة هما ماكس جومز ورامون مدينا ، وهما من أصل كوبي وقد اكتسبا الجنسية الأمريكية ، هما رئيساه المباشرين ، ويقومان بتنسيق معظم الطلعات التي تحمل الأسلحة والذخائر والامدادات من السلفادور لصالح المرتزقة المناهضين للثورة . وقد شرح أيضا الطريقة التي تستخدم بها أراضي كوستاريكا والسلفادور وهندوراس لعمليات وكالة المخابرات المركزية التي تتم جميعا بنص كلمات السجين الأمريكي - بمعرفة وإذن كاملين من سلطات تلك البلدان .

وعلى الرغم من الذرائع والاكاذيب التي تستخدمها إدارة ريفان لتغطية سياستها الاجرامية تجاه نيكاراغوا ، وبالرغم من اخفائها أن الولايات المتحدة تشن حربا من العدوان على نيكاراغوا ، وإن كانت لم تعلن ذلك رسميا ، حيث اضطرها قصور مرتزقة ريفان الى مزيد من توريط نفسها في تلك الحرب ، وبرغم أنها ضغطت على العديد من بلدان أمريكا الوسطى بكل وسيلة يمكن أن يتخيلها من جعلوا استخدام الإبتزاز المستمر جزءا أساسيا من سياستهم الخارجية ، برغم هذا كله فإن العالم يرى بوضوح أن هذه الحرب العدوانية هي حرب قذرة وغير أخلاقية وغير شرعية ، ويراها حربا تشنها الولايات المتحدة على نيكاراغوا من أجل هدف وحيد هو إجبار بلدنا على الرضوخ لمفهوم السيادة المحدودة باعتبارها أمرا موازيا لاعتبار نيكاراغوا الفناء الخلفي للولايات المتحدة . هذا الامر قد يقبله البعض ولكن نيكاراغوا لن تقبله مطلقا . إننا لسنا أعداء ، ولا نريد أن نكون أعداء للولايات المتحدة . ولكن لسنا ، ولا نود أن نكون فناءها الخلفي . إننا ندافع عن استقلالنا الكامل ، لأنه بهذه الطريقة وحدها نستطيع أن ننشئ علاقات تتسم بالاحترام وتجعل الصداقة أمرا ممكنا .

وأشير مرة أخرى الى إعلان كونتادورا بتاريخ ٢ تشرين الأول/اكتوبر الذي تضمن

الفقرات التالية :

"إن من يؤمنون بالحل العسكري لا يعرفون الأبعاد الحقيقية للمشكلة .
إننا نود أن ننبه إلى الخطر الماثل : اتساع النزاع ، وتعميق المواجهة ،
والحرب ...

"إن أمريكا اللاتينية ... لا تريد أن يضحى بمبادئ حرية القرار وعدم
التدخل باسم الأمن أو الديمقراطية ...

"... يعتبر تجنب الحرب في أمريكا الوسطى واجبا يقع على عاتق جميع الحكومات
وجميع من يتحملون المسؤولية السياسية ممن هم مستعدون للدفاع عن قضية
السلم" . (A/41/622 ، ص ٢ و ٣)

إن القرار الذي اتخذته حكومة الولايات المتحدة بشأن إرسال مستشارين عسكريين
أمريكيين لتدريب المرتزقة المناهضين للشورة ، دليل واضح على أن إدارة ريغان
لا تزال مصممة على أن تسبب المزيد من الموت والدمار . هذا فضلا عن القرار بوضع مسار
الحرب بين يدي وكالة المخابرات المركزية ومنح المرتزقة ١٠٠ مليون دولار إضافية ،
كل ذلك لن يؤدي سوى إلى إطالة أمد "المعاناة في معركة لا نهاية لها" ، كما جاء في
افتتاحية نشرتها صحيفة "نيويورك تايمز" أمس .

إن كثيرا من الأمريكيين بل أقول معظم الأمريكيين يدركون هذا على ما نحو
ما توضحه جميع استطلاعات الرأي العام بشأن هذا الموضوع . وقد اختار أربعة من قدامى
المحاربين وأبطال الحرب أن يؤكدوا هذه الحقيقة عن طريق إصدارهم نداء مسيحيًا من
أجل السلم . وعلى الرغم من أنهم أضربوا عن الطعام لمدة ٤٠ يوما ، فإن نداءاتهم
لقيت آذانا صماء عند الذين أمروا بقتل شعب بأسره ، وتجاسروا على الإدعاء بأنهم
يفعلون ذلك دفاعا عن الإنجيل المقدس .

إنني أقول للرئيس ريغان ووزير الخارجية شولتز ، أينما كنا ، أننا من
هنا ، من الأمم المتحدة ، نطالبهما باسم الله الذي يقولان أنهما يؤمنان به ، والذي
أؤمن أنا به ويؤمن به شعبي أن يوقفنا الحرب ، وأن يلتزما بحكم محكمة العدل

الدولية ، وأن يجعلها سياستهما الخارجية تسير الاحكام الواردة في الميثاق ، لانهمما رغم ما يملكان من قوة لا يجوز أن يتصورا أنهما يختصان بالحقوق التي لم يمنحها الله لأي إنسان أو أي امة . إننا نحملهما المسؤولية ، وسيأتي اليوم الذي يقدمان فيه حسابا عن أعمالهما أمام الله ، عن كل الدماء التي سفكت وعن كل المعاناة التي أصابت العديد من الابرياء نتيجة لشهوتهما الجامحة للسيطرة . إنهما مسؤولان ، مقدما ، عما يمكن أن يصيب المضربين عن الطعام من أجل السلم والذين تجاهلواهم بطريقة حمقاء . وما من شك في أن الولايات المتحدة دولة غنية وقوية للغاية ، وتشعر أنها تستطيع أن تستخف بجميع المحاكم في العالم ، ولكن أن الاوان أن تخشى العدل الذي لا يرحم من السلم والحياة ، لان هذا العدل ، صدقوني ، لا يمكن الاستخفاف به أو تجنبه .

إن الدول التي تتكون منها الامم المتحدة تدرك تماما المبادرات العديدة التي اتخذتها نيكاراغوا سعيا الى حل سلمي يتفق مع القانون الدولي ، بشأن النزاع مع الولايات المتحدة . وقد وُجّهت نداءات كثيرة الى الولايات المتحدة لتتخلى عن سياستها غير الشرعية في التدخل واستخدام القوة ضد نيكاراغوا ، ولتجعل مسلكها يتمشى مع اعراف القانون كما يليق بدولة عظمى عالمية وعضو دائم في مجلس الامن .

ومن المؤسف أن عدد الاستجابات السلبية كان مساويا لعدد النداءات التي وُجّهت . وبعد أن فشلت الجهود المختلفة لعقد مفاوضات ثنائية ، قررت نيكاراغوا أن تبدأ إجراءات قانونية ضد الولايات المتحدة أمام محكمة العدل الدولية بوصفها أعلى هيئة قضائية للأمم المتحدة ، أملا في أن يكون اللجوء الى هذا المحفل سبيلا الى تحقيق السلم والاحترام اللذين يطمح إليهما شعب نيكاراغوا وسائر بلدان أمريكا الوسطى .

وفي ٢٧ حزيران/يونيه هذا العام ، أصدرت محكمة العدل الدولية قرارا تاريخيا بات يشكل جزءا من التراث المشترك لجميع شعوب وأمم هذا الكوكب ، أدانت فيه الولايات المتحدة ، بطريقة لا تقبل اللبس عن انتهاكاتها المتكررة للعديدة لأقدس مبادئ النظام القانوني الدولي وأحكامه ، التي يشكل احترامها أساس السلم العالمي .

إن يوم ٢٧ حزيران/يونيه عام ١٩٨٦ يعتبر معلما في تاريخ القانون الدولي وبداية لمرحلة جديدة في تطور منظومة الأمم المتحدة . فلأول مرة في تاريخ منظماتنا أدانت أعلى محكمة للعدل دولة كبرى تزعم أنها في طليعة المدافعين عن النظام القانوني الدولي . وقد أدانت المحكمة الولايات المتحدة لسياساتها غير الشرعية فسي التدخل واستخدام القوة ضد نيكاراغوا وهي دولة صغيرة وفقيرة لا تملك ، إذ تدافع عن حقها غير القابل للتصرف في الاستقلال وتقرير المصير ، سوى إرادة شعبها التي لا تلين ، وتضامن دول وشعوب العالم وخاصة ، القانون والعدل والاخلاقيات الدولية .

وربما لم يتح بعد للمجتمع الدولي وقت كاف لتقدير ما سيكون لقرار محكمة العدل الدولية هذا من أثر وأهمية عظيمين بالنسبة لمستقبل العلاقات الدولية والامم المتحدة . ان منظمنا تركز على قواعد اساسية معينة يتوقف على احترامها وجود الامم المتحدة ذاته ، وإلا سيكون مصير هذه المنظمة ماثلا لمصير عصبة الامم المؤسف . ومن الواضح في هذه المرحلة من تاريخنا أن السلم والامن الدوليين يقومان على الامتثال الكامل لمقاصد ومبادئ الميثاق المتمثلة في المساواة في السيادة بين الدول ، واستقلال الشعوب وحقها في تقرير المصير ، وعدم استعمال القوة في العلاقات الدولية ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى ، والحل السلمي للنزاعات الدولية .

ولن يكون من المبالغة القول بأن تاريخ العلاقات الدولية والامم المتحدة يمكن ان ينقسم الآن الى فترتين عامتين هما : ما قبل ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ وما بعده . فإن امتثلت الولايات المتحدة الامريكية لحكم محكمة العدل الدولية ، ستزدهر الحرية في العالم وستتصرف كل الشعوب من معين ثقافتها الخاصة ، مما سيسمح للبشرية بأن تتقدم صوب غايات سامية لا يمكن توقعها للتنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

أما إن تحدثت الولايات المتحدة الامريكية الحكم فسيكون ذلك أن هذه الدولة العظمى قد إختارت سبيل الحرب وسيتحرك ظل العنف القائم ليخيم على الارض . وستصبح حالة منظمنا وحلم السلم والحرية اللذين تجسدهما أشبه بالحالة التي عرفتتها البشرية في الثلاثينات .

ومنذ صدر الحكم في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ شاهدت نيكاراغوا ما أثبتت صحة الاشياء التي ظلت تقولها طيلة الوقت . وأود أن أذكر هنا بتصريح ورد في المذكرة التي قدمتها نيكاراغوا إلى محكمة العدل الدولية والمؤرخة في ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٨٥ : "مما له دلالة أن تكون محكمة العدل الدولية المحفل الوحيد الذي تستطيع نيكاراغوا أن تواجه فيه الولايات المتحدة على قدم المساواة ، دون أن تتأثر نتائج النزاع بالقوة العسكرية والاقتصادية الساحقة للخصم . وتطالب نيكاراغوا المحكمة لا بأن تؤيد حقوقها الشرعية فحسب ، بل وأن تحمي أيضا سير العدالة الدولية من أن يعيقه الطرف الاقوى" .

لقد ذهبت نيكاراغوا تلتزم العدالة لدى ذلك المحفل السامي الذي تتساوى أمامه جميع الدول أيا كان مستوى تنميتها أو قوتها . وقد قالت المحكمة كلمتها ، ومن المناسب ان نذكر في هذا الصدد ببعض الاعتبارات التي أخذت بها المحكمة نظرا للأهمية الكبيرة للحكم الذي أصدرته . لقد أوضحت المحكمة أن التزام احدى الدول بعقيدة سياسية معينة لا يشكل انتهاكا للقانون الدولي المتواضع عليه وان إدعاء خلاف ذلك يعد الفاء للمبدأ الاساسي المتعلق بسيادة الدول والذي يقوم عليه القانون الدولي بأسره .

وقضت المحكمة بأن انتهاكات القانون الدولي التي ارتكبتها الولايات المتحدة بأعمالها العدوانية على نيكاراغوا لا يمكن تبريرها لا بذريعة الدفاع الجماعي عن النفس ، وذلك لغياب الشرط الذي لا بد من توافره للقيام بهذا الدفاع ، ولا بحق الولايات المتحدة المزعوم في إتخاذ تدابير مضادة تنطوي على استعمال القوة لمواجهة تدخل موهوم لنيكاراغوا في السلفادور . ويجب ان نقول بالاضافة الى ذلك إن الولايات المتحدة لم تتمكن من إثبات اتهاماتها المتكررة بالعدوان ، بالرغم من "وزع الولايات المتحدة لموارد تقنية هائلة في المنطقة لتتبع التحركات الجوية والبحرية والبرية ورصدها واعتراضها" - على النحو الذي أقرت به محكمة العدل الدولية - وبالرغم من المساعدة الفعالة التي قدمتها إلى الولايات المتحدة الحكومات التي يُدعى بأنها معرضة للخطر .

والآن قد إنفضت كذبة ضخمة أخرى باسقاط طائرة امريكية من طراز سي - ١٢٢ سجلت في ميامي برقم N-4410-F وسجلت في السلفادور في ٢٣ آب/اغسطس الماضي برقم HP-824 ، ومن واقع الوثائق التي وجدت في الطائرة والبيانات الوافية التي أدلى بها الامريكي الذي ظل على قيد الحياة من ركابها ووقع أسيرا . فالسلفادور ، بدلا من أن تكون الضحية ، كما تزعم حكومة الولايات المتحدة ، ثبت أنها قاعدة من قواعد العدوان الامبريالي الثلاث على نيكاراغوا . وهكذا ينكشف ، مرة أخرى ، من أقوال ذلك الاسير ، والوثائق التي عشر عليها بالطائرة ، التورط الصريح لحكومات السلفادور وهندوراس

وكوستاريكا في حرب المرتزقة التي تحاول حكومة الولايات المتحدة بواسطتها ان تمنع نيكاراغوا ، وامريكا الوسطى بأسرها ، من ممارسة حق تقرير المصير . إن اصرار حكومة الولايات المتحدة على مواصلة سياستها غير المشروعة المتمثلة في استعمال القوة ضد نيكاراغوا ، والتعاضد الباعث على الانزعاج للقدرة العسكرية في هندوراس قد أجبرا نيكاراغوا على المضي في استعدادتها العسكرية دفاعا عن استقلالها وحقها في تقرير المصير وسلامتها الاقليمية . وتتمثل احدى العواقب الخطيرة للسياسة التي تنتهجها الولايات المتحدة في امريكا الوسطى في عسكرة جمهورية هندوراس الشقيقة على نحو يتجاوز كل الحدود المعقولة أو المبررة ، وهي عسكرة حولت ذلك البلد إلى قاعدة عسكرية عملاقة للولايات المتحدة .

فقد ازداد ما يسمى بالمساعدة العسكرية لهندوراس من ١٠ مليون دولار في ١٩٨٢ إلى نحو ٢١٢ مليون دولار في ١٩٨٦ . ومنذ ١٩٧٩ ، انشئت فيها ٢٧ قاعدة عسكرية امريكية و ١١ ممرًا لهبوط الطائرات وقاعدة جوية للاستخدام العسكري ، إلى جانب عشرات من المنشآت العسكرية الأخرى . وقفز عدد القوات المسلحة في هندوراس من ٢٣ ٠٠٠ إلى قرابة ٥٠ ٠٠٠ جندي . وأصبح السلاح الجوي في هندوراس أقوى الاسلحة الجوية في المنطقة لا منازع ، إذ زاد عتاده من ١٢٧ طائرة حربية وعموية في ١٩٨٢ إلى نحو ٢٣٠ طائرة في ١٩٨٦ ، منها طائرات ف - ٥ الحديثة ، وهي أكثر الطائرات تقدما في الاقليم بأسره والناقلات سي - ١٣٠ وهي أكبر الناقلات في المنطقة . وعلاوة على ذلك ، اعطت الولايات المتحدة هندوراس ما يزيد على ٥٠٠ قطعة من أسلحة المدفعية الثقيلة ؛ فزاد عددها من ٢٤٠ في ١٩٨٢ إلى زهاء ٧٥٠ في ١٩٨٦ . ويجب ان نضيف إلى كل ذلك المركبات المصفحة التي كان عددها ٧٠ مركبة تقريبا في ١٩٨٢ فأصبح يزيد الآن على ٢٠٠ مركبة مصفحة ودبابه . فكما نرى ، تعاضد حشد القدرة العسكرية في هندوراس ، وهي واحدة من أفقر بلدان امريكا اللاتينية ، بنسبة ٣٠٠ في المائة خلال خمس سنوات لا أكثر .

ولا يمكن تفهم مغزى المحملة النهائية للأسلحة والمساعدة العسكرية المقدمة والبنية الأساسية العسكرية التي أقيمت عليها تفهما كاملا ما لم نذكر وجود اتفاقات عسكرية واسعة النطاق بين الولايات المتحدة وهندوراس ، وتوقيع معاهدات دفاع جديدة ، وفي المقام الاول ، المناورات المستمرة التي تتخذ ذريعة للبقاء على آلاف الجنود الأمريكيين في هندوراس ، بالإضافة الى الحقيقة الماثلة في أن هندوراس ليست عرضة لاي شكل من أشكال العدوان أو الصراع المسلح يمكن أن يبرر هذه الدرجة من العسكرة . وبالإضافة الى ذلك ، يمكن التأكيد بأن هندوراس ، بفضل اتفاقاتها العسكرية مع الولايات المتحدة ، تستطيع بكل سهولة الاستغناء عن كامل آلتها العسكرية المتضخمة ، مدركة تماما أن أمنها الخارجي يكفله الجيروت العسكري للولايات المتحدة . ولكن اذا لم يكن الدفاع هو الدافع ، لابد لنا أن نتساءل : ماهي أهداف هذا الحشد العسكري الهائل في هندوراس الفقيرة ؟

ان البنية الأساسية العسكرية التي أنشئت وكل الطائرات والدبابات والرادارات التي زودت بها هندوراس ليست هناك بفرض الدفاع عن سيادتها ، بل لاستخدامها كمنصة انطلاق شريرة للعدوان على نيكاراغوا وكعنصر مزعزع لاستقرار كل منطقة أمريكية الوسطى ، بالإضافة الى أنها توفر ماترا لتقديم المعونة العسكرية والتدريب والتعليمات لقوات المرتزقة المتمركزة في هندوراس .

لابد من جعل المجتمع الدولي يفتن الى الاستعدادات الحربية المكثفة الجارية حاليا في هندوراس ، لأن شبح الحرب ما برح يغذي فيها منذ سنوات ويجري التآمر على التدخل ضد شعوب أمريكا الوسطى . واذا لم تستجب الامم المتحدة وجميع الدول المحبة للسلم استجابة سريعة ، ستكون النتيجة نشوب صراع خطير ومريع للغاية يشمل أمريكا الوسطى وأمريكا اللاتينية والعالم أجمع .

ان حكومة نيكاراغوا تؤمن بأن خط دفاعها الاول هو سيادة القانون الدولي والتشجيع المستمر على تطبيقه بطريقة سليمة ومنهجية . ولهذا السبب ، لجأت نيكاراغوا ، بالرغم من أنها على أهمية الاستعداد للدفاع عن سيادتها واستقلالها

وسلامتها الاقليمية ، الى محكمة العدل الدولية لتناشد المرتكب الرئيسي للعدوان الذي تتعرض له ، وكل المتواطئين والمشاركين في ارتكابه ، أن يعودوا الى صوابهم ويسلكوا مسلكا متحضرا .

وستواصل نيكاراغوا الاصرار على التمسك بهذه السبل المتحضرة لتسوية المنازعات الدولية . ولهذا السبب ، سعينا ، عن طريق الدعاوى التي أقمناها أمام محكمة العدل الدولية على هندوراس وكوستاريكا ، الى ممارسة حقنا في الدفاع عن النفس بوسائل دفاعنا الاولى - أى القانون الدولي . ولقد اعترف البلدان الجاران بأنهما أجرا أراضيها لعصابات المرتزقة التي تمولها الولايات المتحدة وتنظمها وتوجهها وتزودها بالعتاد ، والتي تتمثل غايتها الرئيسية في ارتكاب أعمال اهابية لا حصر لها ضد السكان المدنيين في نيكاراغوا . ونتيجة لهذا السلوك ، فان حكومتي هندوراس وكوستاريكا لم تحولا أراضيها الى ملاذ لعصابات المرتزقة والارهابيين فحسب ، بل وتحولتا أيضا الى معتدين يقفان جنبا الى جنب مع المعتدي الرئيسي .

ان مأساة أمريكا الوسطى تتكرر في أجزاء أخرى من العالم : في الجنوب الافريقي ، وفي الشرق الاوسط ، وفي منطقة البحر الابيض المتوسط . وهذه الصراعات التي يعاني منها العالم الثالث يجب مع ذلك ألا تجعلنا ننسى المسؤولية الملقاة على عواتقنا فيما يتعلق بالتهديد الأكبر الذي تتعرض له الانسانية اليوم - ألا وهو خطر الحرب النووية . ان المبادرة التي اتخذتها الأرجنتين وتنزانيا والسويد والمكسيك والهند واليونان منذ ايار/مايو ١٩٨٤ ، والتي عززتها مؤخرا رسالة اكستابا ، تعد جهدا قيما لجعل الدول النووية تسمع صوتنا ، وتعتبر عن الواجب الملقى على الدول النووية في مراعاة المصالح الحيوية لجميع شعوب العالم في مفاوضاتها .

وبغية اعادة السلم والامن الدوليين وصيانتهما ، لابد من تجنب مد التهديد النووي الى الفضاء الخارجي ، ومن وضع حد لجميع التجارب النووية ، وفتح باب المفاوضات لتخفيض الترسانات النووية ، في اطار نزع السلاح الكامل والشامل . ونحن نأمل أن تلقى المطالبة العالمية بالقضاء التام على الاسلحة النووية استجابة في

الاجتماع الذى سيعقد غدا بين الرئيس ريفان والامين العام للحزب الشيوعي السوفياتي ميخائيل غورباتوشوف ، وأن يفضي ذلك الاجتماع الى تحقيق تقدم حقيقي نحو تخفيف التوتر ونزع السلاح .

ان القوى التي تعمل اليوم جاهدة للقضاء على نظام القانون الدولي ، والتي تسخر من محكمة العدل الدولية ، والتي تعطل الجهود في المفاوضات الاقليمية وتجعل شبح الحرب يخيم فوق شعوبنا هي نفس القوى التي تحاول تقويض أسس منظماتنا باللجوء الى الابتزاز المالي . ان التقرير الذى قدمه فريق الـ ١٨ من الخبراء الحكوميين الدوليين يتضمن توصيات يمكن أن تكون مفيدة للغاية في زيادة الوفورات والكفاءة . بيد أنه يجب ألا يكون ذريعة للخنوع لتلك المصالح التي تحاول تغيير الهيكل الديمقراطي الذى يعطي الامم المتحدة قوتها ، أو تفرض أجهزة لصنع القرارات تهدد بشل هذه المنظمة .

وعلاوة على المشاكل والشواغل التي أوردناها آنفا ، لابد لنا أن نضيف عنصرا آخر يستحوذ الآن على اهتمام البلدان النامية ويتمثل في أزمة الاقتصاد العالمي . ان التيارات السائدة حاليا في الاقتصاد العالمي تجعلنا نخلص الى أن التخلف التاريخي الذى فرض علينا يزداد سوءا بدلا من أن يمحو ونعوض عنه . فالديون الخارجية ، وأسعار السلع الاساسية ، ومعدلات التبادل التجارى ، وأسعار الفائدة ، والحواجز التجارية - الحماية ، والتدفق السلبي لرؤوس الاموال - وكلها مصطلحات لم تكن تستخدم الا من قبل الخبراء - أصبحت جزءا من المفردات اليومية لشعوبنا وقادتنا . لقد أصبحوا يعرفون تمام المعرفة أن القضاء على هذه التيارات السلبية في هذه العناصر سيعني توافر المزيد من فرص الاستخدام والتعليم والتقدم الاجتماعي - وباختصار تحقيق حياة كريمة - بينما سيؤدى المزيد من تدهورها الى البطالة والركود الاقتصادى والفقر ، وفي كثير من الحالات الى الموت .

ولسوء الطالع ، هذه هي بالتحديد النزعة التي تسود حاليا ، وهي تُظهر حجم الظلم والاجحاف اللذين يسودان العلاقات الاقتصادية الدولية الحالية .
ان الدين الخارجي يعتبر المشكلة الاكثر الحاحا التي تواجه البلدان النامية في الوقت الحالي . فسياسات التكيف التي فرضت على شعوبنا بهدف واحد يتمثل في دفع الفائدة المترتبة على هذا الدين ، توسع الهوة التي تفصل بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية . والدين هو مشكلة ذات طابع سياسي ، ولا يمكن حسمها الا بمعالجتها على هذا الاساس .

ان وجود نظام الفصل العنصرى الكريه في الجنوب الافريقي يشكل خطرا جديا على السلم والامن الدوليين . وان نظام جنوب افريقيا ، فضلا عن عزله للسود من شعبه عن البيض وتقتيلهم ، يمارس أيضا سياسة ارهاب الدولة ضد دول خط المواجهة ، كما يحتل اقليم ناميبيا الواسع والغني ، معرضا سكانه لنظام في الاستغلال يماثل الفصل العنصرى . وما من شك في أن العقوبات الالزامية الشاملة هي السبل السلمية والفعالة الوحيدة المتبقية أمام المجتمع الدولي لوضع حد لهذه الجريمة . ولا بد من التخلي عن سياسة الارتباط البناء فورا .

ويتعين على المجتمع الدولي أن يطالب بأن توقف الولايات المتحدة تقديم الدعم لمرتزقة الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال الكامل لانغولا (يونيتا) ، في حملتهم الرامية إلى زعزعة استقرار الحكومة الشرعية في جمهورية أنغولا .

اننا نؤكد تضامننا الفعال مع المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الناميبي .

ان الشرق الاوسط لا يزال احدى المناطق التي يتعرض فيها السلم والامن الدوليان لخطر التهديدات . ومادامت الولايات المتحدة مستمرة في دعمها غير المشروط لاسرائيل ، ستزداد احتمالات تصاعد الصراع وتوسع نطاقه . وتؤمن نيكاراغوا بأن أى محاولة لحل مشكلة الشرق الاوسط دون ضمان الحقوق الشابتة للشعب الفلسطيني ، ستبوء بالفشل . وفضلا عن ذلك ، فان مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد

للشعب الفلسطيني ، في أي مبادرة تتخذ في المنطقة ، أمر أساسي اذا ما كان لنا أن نتوصل الى اقامة سلام دائم ومستقر .

والبلد الشقيق قبرص ضحية لاحتلال أجنبي يتهدد وحدته ومركزه غير المنحاز . وفي هذا الشأن نؤيد تنفيذ قرارات الامم المتحدة ذات الصلة بالموضوع .

قبل عدة أشهر تحول البحر الابيض المتوسط الى مسرح لهجمة آثمة نكراء شنتها الولايات المتحدة على ليبيا . وفي ضوء هذه الاعمال الارهابية ، يتعين على المجتمع الدولي أن يعزز جهوده لتحويل البحر الابيض المتوسط الى منطقة سلم وأمن وتعاون . وتعرب نيكاراغوا عن تأييدها للجهود التي تبذلها بلدان الهند الصينية لعقد حوار يفضي الى ايجاد حل تفاوضي لمشاكل المنطقة .

وتؤيد نيكاراغوا ايجاد حل للصراع المؤسف الدائر بين بلدين شقيقين ، وهما ايران والعراق ، وعضوين في حركة بلدان عدم الانحياز التي ننتمي اليها . ولكي يكون هذا الحل دائما ، لابد أن يكون عادلا ويتمشى مع مبادئ القانون الدولي وحركة عدم الانحياز وميثاق الامم المتحدة . ولا بد من وضع نهاية لمعاناة شعبي هذين البلدين . وفيما يتصل بأفغانستان ، نؤيد الجهود التي يبذلها الامين العام لتحقيق حل سياسي تفاوضي يضمن حق تقرير المصير لشعب أفغانستان .

وتؤيد نيكاراغوا بقوة اعادة توحيد كوريا سلميا ، وانسحاب قوات الولايات المتحدة من الجزء الجنوبي في شبه الجزيرة .

وتؤكد نيكاراغوا تضامنها مع الجمهورية الديمقراطية العربية الصحراوية ، وتؤكد من جديد أنه نظرا لان الحالة في الصحراء الغربية مشكلة استعمارية ، فلا يمكن أن تحل الا وفقا للقرار ١٥١٤ (د - ١٥) ، الذي يضمن للشعب الصحراوي الشقيق حقه المشروع في تقرير المصير في اطار القرار ١٠٤ الصادر عن منظمة الوحدة الافريقية والقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة .

وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ، ورغم كفاح شعوبنا الذي لا يلين ، لا تزال هناك شعوب تحرم من حقها المشروع في الاستقلال وذلك بسبب تطبيق أساليب

استعمارية متباينة في درجة تعقيدها . ونؤكد تضامننا مع شعب بورتوريكو في كفاحه العادل من أجل تقرير المصير والاستقلال .

اننا نؤكد دعمنا الحاسم والشابث لجمهورية الأرجنتين الشقيقة في مطالبتها المشروعة بجزر مالفيناس .

وفي السلفادور ، لم تتحقق بعد تطلعات هذا الشعب ، والسياسة الامبريالية تحول دون ايجاد حل تفاوضي للصراع الحالي كما تطالب به جبهة فارابندو مارتني للتحرير الوطني والجبهة الديمقراطية الثورية . ولا بد من وضع حد لهذه السياسة من أجل ضمان الحق المشروع للشعب السلفادوري الشقيق في تقرير المصير .

ولان نيكاراغوا الثورية ما فتئت على الدوام تتكلم بوضوح ودون لبس ، ولاننا كنا ولا نزال ندافع عن المثل العليا التي نادى بها أبطالنا ؛ ولاننا ننتهج سياسة تقوم على المبادئ لا على الممالح الفردية ، ولاننا بلد غير منحاز ولاننا نناهض الامبريالية ونناهض الفصل العنصرى ونناهض الاستعمار ؛ ولان الحقيقة والعدالة الى جانبنا ، ولاننا ندافع عن السلم ، فان شعبنا يعاني من حرب عدوانية قاسية وطويلة .

ان مبادئنا تزعج الاقوياء ، ولهذا فهم يفرضون الحرب علينا . ومع ذلك فاننا على استعداد لمواصلة النضال من أجل ايجاد وسائل التفاهم التي ستمكننا من تحقيق السلم - ولكن السلم الحقيقي ، وليس السلم القائم على الاخضاع أو سلام المقابر .

والى أن يتحقق ذلك ، واذا استمروا في فرض هذه الحرب علينا ، فلتعرف شعوب العالم أننا لن نتخلى أبدا عن حقوقنا ولن نخون العديد من الشعوب التي ترى اليوم في ثورتنا بصيص أمل ، لانه كما قال بطلنا ساندينو :

"ان قضيتي هي قضية شعبي ، وقضية أمريكا ، وقضية كل شعوب العالم" .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد استمعنا الى المتكلم

الاخير في المناقشة العامة .

أعطي الكلمة الآن الى الممثلين الراغبين في التكلم ممارسة لحق الرد .
وأذكر الاعضاء أنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ ، تقتصر البيانات التي يدلى
بها في ممارسة حق الرد على ١٠ دقائق للبيان الاول وخمس دقائق للبيان
الثاني ، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها .

السيد أوكين (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : تماشيا مع رغبة هذه الجمعية في تقصير المناقشة والانتهاء منها في وقت مبكر ، سادلي برد موجز على طائفة الاتهامات الكاذبة والخبيثة التي وجهها وزير خارجية نيكاراغوا .

ان المنطق الملتوي والبلاغة الخطابية الطنانة اللذين تميز بهما بيان نيكاراغوا لا يمكن أن يحولا اهتمام أى منا عن مشكلتين رئيسيتين : قمع الساندينيين لشعب نيكاراغوا ، وزعزعتهم استقرار البلدان المجارة ، ولا يمكن أن يلهيانا عن حقيقة عدم وجود أى رد على الأسئلة التي طرحها السفير والترز على ممثل نيكاراغوا في مجلس الأمن في ٣٠ تموز/يوليه أثناء الحلقة الأخيرة من سلسلة محاولات نيكاراغوا استخدام الأمم المتحدة محفلا للدعاية الساندينية .

وشمة مؤال رئيسي يتصل بالمقاومة النيكاراغوية . فقد استمعنا جميعا الى الساندينيين وهم يشيرون الى المقاومة الديمقراطية بوصفها ، في أفضل الاحوال ، أداة تسخرها الولايات المتحدة . كما استمعنا الى اشارات عديدة الى محكمة العدل الدولية . لكننا انتظرنا ، عبثا ، أن نسمع أى تنويه عن النتيجة التي خلصت اليها تلك المحكمة ، ومؤداها أن المقاومة قوة مستقلة لا تسيطر عليها الولايات المتحدة . فعلى قادة النظام الحالي في نيكاراغوا ، الذين سرقوا ثورة شعبية أصيلة ، وأحلوا محلها حكما استبداديا ديكتاتوريا ، أن يواجهوا حقيقة أن المعارضة الداخلية لنظامهم أمر واقع .

فما الذي أدى الى ظهور تلك المعارضة ؟ الاجابة غاية في البساطة . ان العديد من أبناء نيكاراغوا يشعرون بالاشمئزاز من هذا القدر منعدم الضمير بشورتهم . والمقاومة الديمقراطية تعبير سياسي عن هذا الاشمئزاز ، والا فكيف يعلل ذلك النظام استمرار بقاء المقاومة وتعاضلها ، رغم أنها تكاد لا تتلقى معونة خارجية من أى نوع ؟ وكيف يعلل أن المقاومة ظلت تتزايد عددا وقوة وفعالية طوال العامين الماضيين ، وهي فترة تلقى فيها النظام السانديني كميات غير عادية من الدبابات والطائرات العمودية والمدفعية وغيرها من الاعتدة الحربية من حلفائه السوفيات ومن الكتلة السوفياتية ، في حين لم تتلق المقاومة سوى معونة غير عسكرية ؟

(السيد أوكن ، الولايات
المتحدة الأمريكية)

لقد حاول ممثل نيكاراغوا أن يخضع من حادثة اسقاط طائرة تحمل على متنها ،
كما لاحظ ، مواطنين أمريكيين . ان التيقن من الوضع الحقيقي للشخص الذي أمر ما زال
رهن اتصال موظفي القنصلية الأمريكية به ، وهو أمر تجاهد الحكومة الساندينية لعاقته
ريشما تقرر الطريقة المثلى لاستغلال تلك الحادثة لصالح جهازها الدعائي الدولي . وقد
استعرضه الساندينيون بالفعل أمام الصحافة أربع مرات . وكما هو واضح ، فان هذا
الشخص سجين يخضع لسيطرتهم الكاملة ويتعرض للضغوط ؛ ولا يمكنه أن يتكلم بحريسة ،
وبناء عليه لا ينبغي قبول أى شيء يقوله في ظل هذه الظروف كتعبير دقيق عن آرائه .
لقد أبدى الساندينيون تجاهلا تاما للسلوك الانساني الشريف في الطريقة
المسرحية التي قاموا بها البارحة بتسليم رفاة الأمريكيين المتوفيين الى سفارتنا في
ماناغوا . وقد أعلنت حكومتي على نحو واضح ولا لبس فيه ما يلي :

"ان الطائرة المعنية وطاقمها لا ينتميان بأى شكل من الاشكال الى
حكومة الولايات المتحدة ، ولم تمول الحكومة الأمريكية تلك الطائرة ولا رحلتها
ولا طاقمها ولا حمولتها"
واستطردت قائلة :

"ليست هناك امدادات جوية الى المقاومة الديمقراطية في نيكاراغوا
من جانب حكومة الولايات المتحدة ؛ لان القانون يحظر مثل هذه الامدادات ، ونحن
نتقيد تقيدا كاملا بالقانون" .
دعونا اذن نركز على المسألة الحقيقية وهي كيفية تحقيق المصالحة الوطنية
والديمقراطية في بلد تحكمه ديكتاتورية متبلدة . كما أقرت مجموعة كونشادورا في
وثيقة الاهداف لعام ١٩٨٢ ، تظل الديمقراطية والمصالحة الوطنية مطلبين ضروريين لاجلال
السلم الدائم في أمريكا الوسطى . فليعترف الساندينيون بذلك .
ان جيران نيكاراغوا ، في بياناتهم البليغة التي أدلوا بها أمام هذه
الجمعية ، قدموا الدليل البين على رغبتهم في أن يتركوا لحالهم يعيشون في سلام .
فليحترم الساندينيون هذه الرغبة . هل يشك أحد هنا في أن الحرب الاهلية في

نيكاراغوا والصراع في المنطقة لن يتوقفا ما لم يدخل الساندينيون في حوار مع المقاومة الديمقراطية ، ويكفوا عن أعمالهم التخريبية ضد جيرانهم ويتقبلوا السلم في المنطقة ؟ لا أعتقد أن أحدا يشك في ذلك .

ان بيان ممثل نيكاراغوا لا يكشف عن الطابع الحقيقي للسياسة الساندينية فيما يتعلق بأمريكا الوسطى وحدها . فهو يعمد الى وصف الرد الأمريكي على العمليات الارهابية المتكررة التي ترتكبها ليبيا بأنها تستحق الشجب ولا مبرر لها . لا مبرر لها ؟ هل الضحايا الابرياء الذين سقطوا صرعى القنابل اليدوية في مطاري روما وفيينا من بنات خيالنا ؟ وفيما يتعلق بأفغانستان ، لاحظ أنه يدعو الى حل سياسي ، ولكنه لم يتفوه بكلمة واحدة عن قيام جيش أجنبي بغزو هذا البلد واحتلاله . انه لا يتفوه بكلمة واحدة ، ولا حتى يذرف دمعة واحدة من دموع التماسيح على حكم القانون الدولي ، عندما يتعلق الامر بأفغانستان .

ثمة جواب واحد على كل النقاط التي أشرت بها . ان مجموعة كونتادورا وفريق الدعم يحاولان ايجاد حل سلمي للمشاكل التي خلقتها نيكاراغوا ونظامها . وهذا يعني حلا اقليميا شاملا يخضع لعملية تحقق يعول عليها ، مع فرض التزامات في نفس الوقت ، على جميع المشتركين ، لا على المعرضين للخطر وحدهم ممن يتهددهم النظام السانديني بقواته العسكرية المتعاضمة وأعماله المزعزعة للاستقرار . ويعني أيضا مصالحة وطنية داخلية متزامنة وفقا للعمليات الديمقراطية ، فاذا ما اتخذت تلك الخطوات أمكن احلال السلم في تلك المنطقة التي مزقتها الصراع .

وحكومتي على استعداد للتعاون في جميع الجهود الجادة الرامية الى تحقيق تلك الاهداف .

السيد دي كيمولاريا (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أدلى وزير

خارجية بابوا غينيا الجديدة ، عندما تكلم عن وجود فرنسا في منطقة المحيط الهادئ ، وبصفة خاصة في اقليم كاليدونيا الجديدة بملاحظات مظللة ومبالغ فيها ، تنم عن شعور عداوي مبين تجاه بلادي . وللأسف ليس صدور مثل هذه الملاحظات عن هذا الوفد بالشئ

الجديد على هذا المحفل . وفرنسا يؤسفها أن يقوم ممثل بلد كانت تأمل أن تقيم معه علاقات صداقة وتعاون بترديد مثل هذه الملاحظات .

لقد سبق أن أتاحت الفرصة لوفد فرنسا لأن يفتد تلك الادعاءات التي لا أساس لها من الصحة . لذا ، سمنتمتع عن الدخول في مناقشة مع متحدث يعمد بكل هذا الحرص والوضوح الى تجنب الموضوعية في ملاحظاته . غير أني أود أن أذكره ، من بين حقائق أساسية أخرى ، أن التجارب الفرنسية لا تجرى ، وأكرر ، لا تجرى في الغلاف الجوى كما أراد أن يدخل في روعنا .

كما أذكر ممثل بابوا غينيا الجديدة أن مثل هذه التجارب تجرى على أرض فرنسية في ظروف آمنة ومتحكم فيها ، وهو ما أشير اليه بوضوح في عام ١٩٨٢ في تقرير لجنة أتكسون التي كانت مؤلفة من علماء مرموقين من منطقة المحيط الهادئ ذاتها .

السيد ملنديز (السلغادور) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : فيما يتعلق

بالببيان الذي أدلى به اليوم وفد نيكاراغوا ، أود أن أبلغ الجمعية العامة أن حكومة السلغادور ترفض رفضا قاطعا أية اتهامات توحى بأن السلغادور تستخدم بشكل أو بآخر كقاعدة للتدخل في الشؤون الداخلية لبلدان أخرى ، وخاصة نيكاراغوا ، أو لتموين أية قوات مناهضة للساندينيين .

انه يدعي أن الطيار السلفادوري كان في خدمة القوات المسلحة السلفادورية .
وهذه كذبة أيضا . لم يكن ذلك الشخص في وقت من الاوقات في خدمة الحكومة
السلفادورية . وكما نعلم جميعا ، فان الاتجار غير المشروع في الاسلحة يخرج عن سيطرة
العديد من البلدان ، لاسيما الصغيرة منها مثل السلفادور ، التي ليست لديها موارد
كافية للقيام برقابة فعالة على هذا النوع من النشاط .

أود في هذه المرحلة أن أذكر أن حكومة نيكاراغوا ربما تتذكر كيف كانت تمتد
الحكومة السندينية في فترة الكفاح ضد نظام سوموزا ، ومع هذا ، عندما تقول حكومة
نيكاراغوا اننا ضحايا مزعومين وأن حكومة الولايات المتحدة تريد أن نرى كضحايا
للحالة في أمريكا الوسطى ، اذن ، حسنا ، بإمكاننا أن نقول نعم ، اننا ضحايا
التدخل في شؤوننا الداخلية . وبوصفي أن أقول هذا بسبب أنواع الأنشطة العديدة التي
تقوم بها نيكاراغوا ، بما في ذلك استخدام أراضيها لدعم المجموعات المسلحة في
السلفادور .

ان السلفادور لا تعتبر نفسها ضحية "مزعومة" للأنشطة التدخلية ؛ وانما الاحداث
والاعمال المستمرة المعروفة لحكومة السلفادور وللمجتمع الدولي ، بل حتى التي يعترف
بها ويؤكدها رئيس نيكاراغوا ، تشكل حقيقة واقعة نتيجتها الوحيدة هي استمرار
الصراع السلفادوري الذي يحول دون تحقيق شعبنا للسلم والاستقرار ، ويطيل أمد مأساة
شعب بأسره ، وقد فعل هذا لأكثر من ست سنوات .

أود أيضا أن أقول ان المرتزقة ليست لهم مبادئ أو أخلاقيات . وهذا هو الحال
بالنسبة للأشخاص الذين يعملون في الأراضي النيكاراغوية . لذلك ، بإمكانهم أن يدلوا
- تحت ضغط أو دون أي ضغط على الإطلاق ، وبما يحقق مصالحهم - بتصريحات تؤثر على
بلدان أخرى ، وتستخدم بخبث - وهذا أمر منطقي في ظل المشاكل القائمة في نيكاراغوا
وفي أمريكا الوسطى - لاقحام حكومة السلفادور والاساءة اليها دوليا .

تجري السلفادور الآن تحقيقات لتبين الحقائق واتخاذ تدابير هامة تحول دون
استخدام أراضينا حاليا أو مستقبلا قاعدة لأي تدخل في شؤون بلدان أخرى . ونحن نفضل
هذا تمشيا مع التزامنا باحترام مبدأ عدم التدخل وتمسكا بمبادئ الميثاق .

أود أن أكرر أن رئيس الجمهورية ، خوسيه نابليون دوراتي أدلى ببيانات للمحافة أشار فيها الى أنه لم يحدث أى اشتراك من جانب الحكومة السلفادورية ، وأن ذلك الشخص لم يكن في خدمة الحكومة السلفادورية . وفيما يتعلق بادعائه بحصوله على أوراق هوية تتمثل بالقوات المسلحة السلفادورية أيضا ، فإنه أمر غير صحيح . ان الجماعات التي تعمل بطريقة غير مشروعة ، لأسباب حسنة أو سيئة ، لا تحمل عادة أى نوع من أوراق الهوية . هذه حقيقة في حالة أى أجنبي في مثل هذا الوضع في أى مكان . لهذا نرفض مرة أخرى أى دعوى تشير الى اشتراك السلفادور في الاحداث الاخيرة في نيكاراغوا .

السيدة كاسترو دي باريتش (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) :

سأتوخى الاختصار ، لأنه ستتاح فرص أخرى لتوضيح هذه الامور .
لم نمب بدهشة لدى سماعنا لبيان وزير خارجية نيكاراغوا أمام الجمعية العامة ، الذى تضمن اتهامات ضد كوستاريكا من ذلك النوع الذى يخدم دائما أغراض نيكاراغوا الدعائية الماكرة التي عهدناها كثيرا .

ذكر رئيس كوستاريكا مؤخرا أمام الجمعية العامة ما يلي :
"لقد اتهمت حكومة نيكاراغوا بلادى أمام محكمة العدل الدولية في لاهاي بتواطؤ حكومتي المفترض في أعمال حربية تشن من كوستاريكا ...
"واننا سنذهب الى المحكمة في لاهاي للدفاع عن أنفسنا . فمناورات

الدعاية التي يقوم بها نظام ماناغوا مألوفة لدينا" . (A/41/PV.9 ، ص ٧)
وقال اننا سئمننا الدعاية وسئمننا النفاق الذى وراءها .
هكذا ، عبر رئيس كوستاريكا عن الحالة الحقيقية في بلد غير مسلح ، بلد لا يسعى الى تسليح نفسه لأنه لا يؤمن بالحرب أو بالعنف أو بالسيطرة على بلدان أخرى ، كما لا يؤمن بتفوق السلاح . انه يؤمن باجراءات صنع السلام ، مثل كونتادورا . لقد استند أمل كوستاريكا في التوصل الى نتيجة ايجابية الى دبلوماسية كونتادورا وفريق الدعم . وستواصل كوستاريكا دعم تلك الجهود ما دام هناك بصيص من أمل .

من الضروري النضال من أجل ضمان المطابقة بين أفكار الحكومات وأقوالها وأعمالها في عالم الشؤون الدولية . وترى كوستاريكا أن الهوة هنا بين الكلمات والأفعال قد اتسعت في الاعوام الاخيرة . وستتاح الفرصة أمام كوستاريكا في لاهاي لدحض اتهامات نظام ماناغوا .

السيد لوهيا (بابوا غينيا الجديدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

السيد الرئيس ، لانك تراس الجلسة منذ الساعة العاشرة صباحا ، لن أثقل على الجمعية بذكر المزيد من الحقائق . انني أود أن أذكر ببساطة أن بابوا غينيا الجديدة أصبحت مستقلة في عام ١٩٧٥ ، وفي تشرين الاول/اكتوبر من ذلك العام أصبحت عضوا كاملا العضوية ملتزما بالامم المتحدة . وفي ١٩٧٨ بدأت بابوا غينيا الجديدة تعرض على هذه الجمعية معلومات بشأن مسألة كاليدونيا الجديدة . وطرحنا بمعبوبة بالغة قضية تقرير مصير واستقلال شعب كاليدونيا الجديدة اليوم .

هناك قدر كبير من المعلومات ، بحقائق وتحليلات لتلك الحقائق ، وتصورات قائمة على تلك الحقائق ، لنؤيد ايماننا بأن كاليدونيا الجديدة ، اقليم مستعمر على النحو المحدد في صكوك لهذه الجمعية مقبولة عالميا - على سبيل المثال ، اعلان عام ١٩٦٠ بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، والقرار ١٥٤١ (د - ١٥) الذي يتكلم عن مبادئ تقرير المصير . ان كاليدونيا الجديدة تقع على بعد ٢٠ ٠٠٠ كيلومتر من فرنسا . والشعب هناك يتكلم لغات مختلفة عن الفرنسية ؛ وهو بعيد ثقافيا عن التقاليد الثقافية الفرنسية .

ولما كان وفد بلادي سيلقي بيانا أمام الجمعية تحت البند ١٩ من جدول الاعمال ، بشأن مسألة كاليدونيا الجديدة فانني سأدخر بقية المعلومات لعرضها أثناء مداوات هذه الهيئة بشأن ذلك البند حينئذ .

السيدة ماوالا (ساموا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : استشهد ممثل

فرنسا مرة أخرى بتقرير بعثة علمية عن تجارب فرنسا النووية في المحيط الهادئ .
ومرة أخرى يؤكد أن تلك التجارب تجرى في ظل ظروف آمنة لا يرقى اليها الشك . وهذا
ليس صحيحا . فتقرير بعثة عام ١٩٨٢ لا يوفر تلك الضمانات التي لا يرقى اليها الشك .
والواقع أن الفريق العلمي قام بزيارة خاطفة ولم يتمكن من اجراء دراسة شاملة
لبرنامج التجارب النووية الفرنسية . وعلى كل حال فالتنبؤ بالنتائج الطويلة المدى
لاى تجارب أمر متعذر ولذلك فان استنتاج فرنسا أنه يمكن اجراء هذه التجارب الى
ما لا نهاية دون أن ترتب عليها أضرار ليس له في الواقع أى أساس على الاطلاق .
ويمكنني أن أضيف أن هذه التجارب تجرى في منطقتنا في قلب بولينيزيا كما أشرت
في بياني . والنقطة الاساسية للغاية هي أنه ليس من حق فرنسا أن تفرض على جنوب
المحيط الهادئ برنامجا لتجارب الاسلحة النووية - يلقي معارضة تامة منا جميعا .

السيد مارتينيز أوردونيز (هندوراس) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) :

يود وفد بلادي أن يشير بايجاز الى الملاحظات التي أبدتها وزير خارجية جمهورية
نيكاراغوا أمام هذه الجمعية . فقد أورد في بيانه عددا من الاحصائيات المزيغة تتعلق
بالزيادة المزعومة في حجم الجيش في هندوراس وتكديس كميات كبيرة من الاسلحة . وبعض
هذه الاسلحة لم تسمع عنها بلادي على الاطلاق . وأود أن أعلن بوضوح قاطع أن تلك الأرقام
لا أساس لها من الصحة . ومع ذلك ، فحتى لو كانت صحيحة ، فقد أوضحت بلادي مرارا ، في
أثناء المناقشة التي نشارك فيها في إطار مجموعة كونتادورا أنها على استعداد
لتحديد الاسلحة بالنسبة لكل البلدان المشتركة في المفاوضات بما يجعل في الامكان
التعايش السلمي الاخوي . ونيكاراغوا هي التي لا ترغب في هذا التحديد .
أما بالنسبة لعدد القوات الذي تضاعف كما قال وزير خارجية نيكاراغوا ، فقد
أعلنت هندوراس مرارا عن استعدادها لتخفيض العدد الى الحد الذي يتيح امكانية
التعايش السلمي في أمريكا الوسطى .

غير أن وزير خارجية نيكاراغوا قد اعترف بأن السلام الداخلي يسود هندوراس ، وكان عليه أن يعترف أن هندوراس لا تتهرب من الموقف داخل بلادنا ، إذ لا يوجد لاجئون هندوراسيون في أي بلد ، ولا تستطيع نيكاراغوا أن تقول نفس الشيء عن نفسها . وتقتسم بلادى ما تملك من كرم ضيافة أخوى مواردها الهزيلة مع عدد هائل من آلاف المهاجرين من نيكاراغوا الذين عبروا الى حدودنا بسبب ما يلاقونه من ظلم اجتماعي في بلادهم .

ومن ناحية أخرى تؤكد هندوراس من جديد أمام هذه الجمعية أنه إذا كان المطلوب لكي يستتب السلم في أمريكا الوسطى هو انسحاب آخر مستشار دولي من بلادنا ، فان هندوراس على استعداد لأن تفعل ذلك في نفس اللحظة التي تبدي فيها نيكاراغوا استعدادها لأن تحذو حذونا وتوقع معنا اتفاق كونتادورا في اطار مشروع قابل للتحقق يتيح فرض قيود على زيادة حشد الاسلحة بمساعدة الكتلة السوفياتية ، ذلك الحشد الذى يجرى منذ اندلاع الثورة التي طردت الدكتاتور سوموزا من نيكاراغوا .

السيد ايكازا غايارد (نيكاراغوا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : بما

ان الوقت قد تأخر فأنني لا أريد أن أشقل على الممثلين الموجودين هنا . ولذلك لا أنوي استخدام حقي في الرد بكامله ؛ لأنني لا أرى من الضروري أن أurd على الاتهامات التي توجهها بلدان واقعة ، لسوء الحظ ، تحت سيطرة غيرها والتي ترسم صورة محزنة بكونها مجرد مررد لاكاذيب الولايات المتحدة في محاولة لتبرير شيء لا يمكن تبريره أمام شعبها هي وأمام العالم وهو سياسة القوة والعدوان على نيكاراغوا ، التي أعلنت محكمة العدل الدولية أنها غير قانونية وتنتهك مبادئ القانون الدولي العرفي .

ولسوء الحظ ، يبدو أن بلدا يتمتع بتراث ديموقراطي وسلمي ، ويسعه أن يقوم بدور بناء - حيث أنه منخرط انخراطا فعليا في أزمة أمريكا الوسطى - قد اختار أن ينفس في حملات صليبية أيولوجية يكفي تملبها لتكذيب ما يتباهى ذلك البلد من تعددية ، وهي حملات لا تخدم الا مصالح من يشعلون نيران المواجهات والحروب في أمريكا الوسطى .

أقول انني لا أنوى استخدام حقي في الرد كاملا نظرا لوجود حقيقتين لا تحتاجان الى ايضاح . احدهما هي الحكم الذي صدر عن محكمة العدل الدولية في ٢٧ حزيران/يونيه من هذا العام والذي أعلن عدم مشروعية الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية التي تقوم بها الولايات المتحدة وطالب بضرورة توقف هذه الأنشطة على الفور . والاخرى هي ما وقع مؤخرا من اسقاط طائرة محملة بالاسلحة فوق أراضي نيكاراغوا ، واقوال يوجين هاسنفوس وهو مستشار عسكري أمريكي وأحد أفراد طاقم الطائرة وهو سجين اليوم في نيكاراغوا .

وبدلا من أن يأتي ممثلو الولايات المتحدة هنا ليرددوا أكاذيبهم التقليدية ويمارسوا تظليلهم الاعلامي ، عليهم أن يردوا بوضوح على شيوخ ونواب الولايات المتحدة ومجموعات الرأي العام المختلفة وعلى وسائل الاعلام في ذلك البلد الذين يطالبون جميعا وعن حق بايضاح للمعلومات التي أعلنها هاسنفوس والبرهان الذي قدمته حكومة نيكاراغوا على تورط وكالة المخابرات المركزية والبنتاغون في هذه العمليات .

كل هذا يفضي بنا الى نتيجة واحدة : ان الرئيس ريغان وحكومته اللذين تتسلط عليهما فكرة اضرام نيران الحرب في أمريكا الوسطى وانتهاج سياسة العدوان على نيكاراغوا لا ينتهكان النظام القانوني الدولي وحده ، بل ينتهكان أيضا قوانينهم الداخلية ذاتها ، وبهذا يكونان مذنبين ، ليس أمام المجتمع الدولي وحده ولكن في عيون شعبيهما أيضا .

ومن الممكن أيضا أن يجد ممثل الولايات المتحدة في ذلك اجابة عن السؤال الذي اشار به فيما يتعلق بالطريقة التي تمكنت بها عميات الكونترا من البقاء في السنوات الاخيرة رغم الادعاء بأن المساعدات الرسمية التي تقدمها لها الولايات المتحدة توقفت او قصرت على المساعدات الانسانية .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد استمعنا الى آخر

المتكلمين ممارسة لحق الرد وبذلك نكون قد اختتمنا المناقشة العامة .

وفي ختام هذه المناقشة العامة ، أود أولا أن أشكر جميع الوفود على تعاونها مع رئيس الجمعية ، هذا التعاون الذي اتخذ شكلا ملموسا جعلنا نختتم المناقشة . قبل جلسة واحدة من الموعد المحدد ، وقد تمكن جميع المتكلمين من أخذ الكلمة في الايام المحددة دون اللجوء الى المبالغة في اطالة الجلسات أو عقد جلسات ليلية . وقد اشارت اعجابي جديده المواقف والموقف البناء اللذان تجليا في المناقشة وكذلك المحاولات المبتكرة لتقليل التكاليف واختصار الوقت كما فعلت أنغولا والمملكة المتحدة . ولعل آخرين قد يرون أن يحدوا حدوهما في المستقبل ، لا بالنسبة للمناقشة العامة في العام المقبل فحسب ، بل أيضا أثناء المداولات بشأن المسائل الأخرى في هذه الدورة .

لقد استمعنا الى ١٢ رئيس دولة ، والى ١٣٧ متكلم آخر ، منهم سبعة رؤساء وزارات وثمانية نواب لرؤساء الوزارات و ١٠٣ وزراء خارجية وثلاثة وزراء آخرين .

وما من شك في أن ما قيل سيكون له تأثير كبير على مداولاتنا القادمة . وقد أشار اعجابي بوجه خاص الاعتراف الواسع النطاق بأن منظمنا تواجه وقتا عصيبا ، وأنه يتعين على الاعضاء أن يواجهوا التحدي الحالي بجدية وتصميم ، لكي تفضي هذه الدورة الى تزويدنا بأداة أكثر فعالية ومصداقية وفائدة يعول عليها للنهوض بمقاصد الميثاق .

لقد اختتمنا نظرنا في البند ٩ من جدول الاعمال .

تنظيم الاعمال

على اشر المشاورات ، أفهم أن هناك اتفاقا عاما بأن تبدأ الجلسات العامة في الساعة العاشرة صباحا بدلا من العاشرة والنصف ؛ حتى نضمن تنظيما فعالا لاعمال الجمعية .

وإذا لم أسمع اعتراضا ، سأعتبر ان الامر تقرر على هذا النحو

تقرر ذلك .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥